جامعـــة قاصدي مربـــاح ورقلـــة

كليـةالحقوق والعلوم السياسيـة

قسم العلوم السياسيـــة

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة العلوم السياسية

تخصص :(تنظيم سياسي وإداري)

واقع الحوكمة السياسية في الجزائر 2011-2016

(دراسة تحليلية للمؤشر العربي و مقياس الديمقراطية العربي)

اعداد الطالبة :

كداد زينة

إشراف الاستاذة:

د.الإمام سالمة

أعضاء اللجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
أ.د.شليغم غنية	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
د. الإمام سالمة	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا ومقررا
د. حيمر فتيحة	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

نوقشت أوجيزت يوم: 2018/06/20

السنة الجامعية: 2017 -2018م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما

كنتم تعملون ﴾

صدق الله العظيم

سورة التوبة الآية : 105

الإهداء:

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع :

إلى روح والدي .....رحمه الله و إلى امي الغالية

إلى عائلتي الصغيرة حماتي و زوجي و ابني لقمان

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء.....حبا ورفقا وإخلاصا

إلى أساتذتي الكرام .....تبجيلا وإحتراما وإمتنانا

إلى كل طالب علم .....إليكم جميعا

أهدي عملي المتواضع

زينـة

شكر وعرفان:

اشكر الله عزوجل الذي بتوفيق منه وفضل منه تمكنت من إنجاز هذه المذكرة.

و اتقدم بجزيل الشكر الى استاذتي الدكتورة سالمة ليمام على ما قدمته لي من توجيهات و نصائح و ملاحظات قيمة أفادتني كثيرا في تناول موضوع الدراسة.

كما اشكر جميع اساتذه العلوم السياسية في جامعة ورقلة

وأخيرا أقدم خالص شكري وتقديري لزميلاتي وزملائي بالدفعة وأدعو الله سبحانه وتعالى لهم ولنا التوفيق والنجاح .

ملخص الدراسة:

الكلمات المفتاحية :الحوكمة السياسية، الحكمانية. الاستقرار السياسي،المشاركة السياسية ، الحكم الراشد

إن للحوكمة السياسية دور كبير في تسيير كافة الموارد الاقتصادية و البشرية للمجتمع و ذلك بهدف تحقيق التنمية السياسية بصفة خاصة و التنمية الشاملة بصفة عامة، و لكن سوف نتناول واقع الحوكمة السياسية في الجزائر و ذلك حسب تقرير المؤشر العربي و مقياس الديمقراطية العربي، و الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على وضعية الحوكمة السياسية في الجزائر و ماهي أهم التطورات و التغيرات التي تعرفها الجزائر في هذه الفترة من 2011 إلى غاية 2016 ، وما هي أهم التحديات التي تواجهها ، و كذلك الإستراتيجيات المقترحة من طرف المنظمات الدولية لغرس مبادئ الحوكمة السياسية في الجزائر المتعلقة بالمشاركة السياسية و المجتمع المدني.

Résumé de l'étude:

Mots-clés : gouvernance politique, gouvernance. Stabilité politique, participation politique, bonne gouvernance

La gouvernance politique joue un rôle majeur dans la gestion de toutes les ressources économiques et humaines de la société pour assurer le développement politique en général et le développement global en général, mais nous aborderons la réalité de la gouvernance politique en Algérie selon l'Index arabe et l'Indice arabe de la démocratie. Quels sont les principaux développements et changements en Algérie au cours de cette période et quels sont les défis les plus importants rencontrés, ainsi que les stratégies proposées par les organisations internationales pour inculquer les principes de la gouvernance politique en Algérie concernant le participant'La Participation politique et civil

مقدمـــة

مقدمة :

لقد عرفت الجزائر منذ 1989 نقلة نوعية في شتى مجالاتها السياسية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية غيرت مجرى السيرورة التاريخية حيت بدأ التحول إلى ما يعرف بالنظام الديمقراطي من خلال فرض التعددية السياسية و إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي و من ثم بدأ التفكير في الوصول إلى الحكم الراشد و هذا ما عرفته الجزائر من خلال بذل عدة مجهودات أدت إلى تطورها في جانب معين و في بعض الأحيان إلى تراجعها و تدهورها و يظهر ذلك من عدة دراسات و تقارير قامت بها مؤسسات دولية عديدة أهمها ما يصدر على مستوى الوطن العربي كالمؤشر العربي و مقياس الديمقراطية العربي الذي يحدد موقع الجزائر و نسبة تقدمها و تطورها في شتى المجالات و في المقابل يحدد نسب التراجع التي عرفتها الجزائر أي أنه سوف يتم تحديد موقع الجزائر في تحقيق الحوكمة السياسية و تحليل ذلك.

1/أهداف الدراسة:

ان الهدف الأساس من هذه الدراسة هو التعرف على وضعية الحوكمة السياسية في الجزائر حسب التقارير العربية.(المؤشر العربي ، و مقياس الديمقراطية العربي) و ذلك من خلال:

تحليل واقع الحوكمة السياسية في الجزائر من خلال المؤشرين المؤشر العربي و مقياس الديمقراطية العربي.

تحديد أهم تحديات تحقيق الحوكمة السياسية في الجزائر.

اقتراح استراتيجيات تطويرية لتحقيق الحوكمة السياسية في الجزائر.

طرح مستقبل الحوكمة السياسية في الجزائر.

2/أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال اهمية موضوعها (الحوكمة السياسية) الذي يعد من أهم مواضيع القرن و الذي طغى على اهتمامات الدول و المنظمات الدولية ، كما تتجلى هذه أ

الأهمية من خلال الدراسة التحليلية لواقع هذه الحوكمة في الجزائر من خلال المؤشرات التقيمية لمقياسي: المؤشر العربي و مقياس الديمقراطية العربي اللذان يعدان من أهم التقارير العربية الصادرة لتقييم حالة الدول العربية في تحقيقها للحوكمة و الديمقراطية بعد الثورات العربية.

3/أسباب اختيار الموضوع : (هناك أسباب ذاتية و هناك أسباب موضوعية)

1-الأسباب الذاتية:

الرغبة الذاتية في التعرف على مؤشرات الحوكمة السياسية و الواقع الذي تعيشه الجزائر.

2-الأسباب الموضوعية:

لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب من بينها :

قلة الدراسات التي يتم فيها عملية تقييم المراحل التي عرفتها الجزائر في محاولة وصولها إلى تحقيق الحكم الراشد من خلال استعمال مؤشرات عربية.

محاولة إثراء المعلومات لهذا الموضوع نظرا لأهميته و الاستفادة منها

4/الدراسات السابقة:

هناك دراسات التي تناولت موضوع الحكم الراشد والحوكمة في الجزائر من بين هذه الدراسات لدينا:

1- الكايد زهير عبد الكريم ،"الحكمانية قضايا و تطبيقات "، عمان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003.

"الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر" و هي مذكرة لنيل شهادة الماجستير من جامعة قسنطينة للطالب دحماني نبيل .

و هناك دراسة أخرى "الدمقرطة و الحكم الراشد في إفريقيا دراسة في المداخل النظرية,الآليات و العمليات,و مؤشرات قياس نوعية الحكم" هي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية للطالب رضوان بروسي من جامعة باتنة

وهناك دراسة للطالب بن نعوم عبد اللطيف وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير وموضوعها "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر" جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر

5/الإشكالية:

تملك الجزائر العديد من الإمكانيات الاقتصادية التي تؤهلها لكي تكون من الدول الرائدة، و كذلك من الدول الناجحة في الوصول إلى الحوكمة لكن هناك العديد من العراقيل التي أثرت عليها سلبا و عليه نطرح الإشكالية التالية :

إلى اي مدى تعكس نتائج المؤشر العربي و مقياس الديمقراطية العربي حقيقة و واقع الحوكمة السياسية في الجزائر ؟

فيما تتمثل ماهية الحوكمة السياسية ؟

كيف يمكن تحليل مؤشرات الحوكمة السياسية في الجزائر حسب المؤشر العربي و مقياس الديمقراطية العربي؟

ماهي التحديات التي تواجه الجزائر في تحقيقها للحوكمة السياسية و التي تتحكم في مستقبلها؟

6/الفرضيات:

حسب الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات الآتية:

بناء على تقريري المؤشر العربي و مقياس الديمقراطية العربي استطاعت الجزائر أن تصل إلى مراحل متقدمة في تحقيقها للحوكمة السياسية .

يستند تحليل قياس مؤشرات الحوكمة السياسية في الجزائر حسب المقياسين على وضعية المتغيرات التي تحكم الحياة السياسية في الجزائر.

هناك العديد من التحديات التي تواجه الجزائر في تحقيقها للحوكمة السياسية و التي أثرت على مسارها في الحاضر و المستقبل .

7/حدود الإشكالية:

1-الحدود الزمنية : يتم تحليل الموضوع في الفترة الزمنية 2011 – 2016 لما تتميز به هذه الفترة من العديد من التغيرات .

2-الحدود المكانية :تمحورت الدراسة حول الحوكمة السياسية في الجزائر.

8/الإطار المنهجي للدراسة:

يقتضي طبيعة كل بحث تحديد منهج للدراسة و من بين المناهج المستخدمة في هذه الدراسة نجد :

المنهج الوصفي التحليلي : إن المنهج المناسب لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي لأنه بواسطته يتم و صف عام لواقع الجزائر و أهم التحولات التي مرت بها وكذلك القيام بعملية تحليل لهذا الواقع الجزائري من خلال دراسة كل من المؤشر العربي و مقياس الديمقراطية العربي و ماهي المراتب التي تحتلها الجزائر.

منهج دراسة الحالة: في هذه الدراسة يتم التركيز على الجزائر و أهم المراحل التي مرت بها في محاولتها تحقيق الحوكمة السياسية .

و تم كذلك إستخدام المنهج المقارن في هذه الدراسة من خلال المقارنة بين المتغيرات السياسية ،الإقتصادية ، الإجتماعية و الثقافية .

9/التحديد الإجرائي للمتغيرات:

لدينا المتغير الرئيسي هو الحوكمة السياسية، و المتغيرات الثانوية و هي المساواة، العدالة ، حقوق الإنسان،الشفافية، المساءلة، المجتمع المدني، المشاركة السياسية .....الخ.

10/تقسيم الدراسة :لمعالجة الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم هذا العمل إلى ثلاث فصول كل فصل مقسم إلى مباحث ،الفصل الأول عالجنا فيه الحوكمة و آلياتها وقسمناه

إلى أربع مباحث و هي تعريف الحوكمة و مؤسساتها (المبحث الأول) ،الركائز الأساسية للحوكمة (المبحث الثاني)،قياس الحوكمة(المبحث الثالث)، أبعاد الحوكمة (مبحث رابع) بالإضافة إلى فصلين آخرين ،الفصل الثاني خصص لدراسة تقييم الحوكمة السياسية في الجزائر حسب المؤشر العربي و مقياس الديمقراطية العربي والذي بدوره مقسم إلى ثلاث مباحث :تحليل أداء الحكومات (المبحث الأول)، تحليل الأداء الديمقراطي (المبحث الثاني)،المشاركة السياسية و المدنية (المبحث الثالث)،أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة مستقبل الحوكمة في الجزائر في ضل التحديات و الإستراتيجيات ،وندرس في هذا الفصل تحديات تحقيق الحوكمة السياسية في الجزائر(المبحث الأول)، الإستراتيجيات المقترحة لتحقيق الحوكمة السياسية في الجزائر(المبحث الثاني) ،أما(المبحث الثالث)السيناريوهات المستقبلية للحوكمة السياسية في الجزائرثم ننهي هذا العمل بخاتمة.

11/**صعوبات الدراسة:**

هناك العديد من الصعوبات التي واجهتها في هذا البحث و يتمثل أبرزها في قلة المراجع التي تتناول الحوكمة السياسية، لأن اغلب الكتب تتناول الحكم الراشد و علاقته بالتنمية و تعد هذه التقارير أي المؤشر العربي و مقياس الديمقراطية العربي هي أول تجربة أو محاولة عربية تقيمية للحكم الراشد في البلدان العربية، بالإضافة إلى ذلك صعوبة الحصول على التفسير المناسب لهذه العملية التقيمية بالنسبة لدراسة حالة الجزائر.

الفصل الأول

الحوكمة السياسية و آلياتها

أن العديد من الدول تسعى جاهدة لتحقيق الحوكمة السياسية، و ذلك من خلال جملة من المؤشرات التي يجب توافرها، لان تحقيق الحوكمة السياسية أصبح مطلبا عالميا لكل الشعوب.

المبحث الأول : تعريف الحوكمة السياسية و مؤسساتها

المطلب الأول : تعريف الحوكمة السياسية

لقد شاع استخدام مصطلح الحوكمة مع بداية عقد التسعينات من قبل منظمات دولية و ذلك كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية و ذلك راجع نتيجة لقصور القطاع الحكومي عن تحقيق ذلك بفعالية و تطور هذا المفهوم و أصبح ذا أهمية بالغة بالنسبة لكل الدول سواء منها المتقدمة أو النامية لتحقيق طموحات الموطنين بتوفير التنمية الشاملة و

خاصة بالنسبة للدول النامية نتيجة للتحديات العالمية و الإقليمية.

و قد تم إعطاء أكثر من معنى للحوكمة نتيجة اختلاف التفسير و الفهم، حيث تم المزج بين مصطلح الحكمانية و الحكومة حيث تم إستخدامه كمرادف لمصطلح الحكومة لدى البعض

و الذي له العديد من الانعكاسات السلبية و ذلك لما له من أبعاد على المستوى الحكومي

و المجتمعي

حيث أن الحكومة هي أكثر إنعزالا عن المواطنين و أكثر التصاقا و تقيدا بالعمليات الإدارية و بالرغم من قلة التعاريف التي أعطيت للحكومة إلا أنها هي مجموعة مؤسسات كواحدة من مجموعة عناصر إجتماعية .[1]

حيث ان اتساع حجم المجتمعات ضاعف من عزلة الحكومة عن المواطنين مما دعا إلى ضرورة وجود ممثلين لهؤلاء المواطنين يتولون مهمة التمثيل و نقل وجهة نظرهم

[1] الكايد زهير عبد الكريم ،**الحكمانية قضايا و تطبيقات** . عمان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003، ص 7.

وهنا يأتي دور الحكمانية لتعكس كيف تتفاعل الحكومة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى

و كيف ترتبط تلك الأطراف بالمواطنين و كيف يتم اتخاذ القرار في عالم يزداد تعقيدا

إن مصطلح الحوكمة هو ليس بكلمة جديدة و لكنه يفتقر إلى الترجمة الدقيقة للغات الأخرى حيث ترجم إلى العربية باستعمال العديد من الكلمات مثلا إدارة الحكم،الحكمانية ،الإدارة المجتمعية،الحكم.

كما ان الاتفاق على التعريف المحدد و الدقيق لمصطلح الحوكمة اخذ إبعادا و مضامين عديدة ،ففي إحدى الندوات الدولية الحديثة قام عشرون أكاديميا و ممارسا بتتبع جذور المصطلح الى القرنين السابع عشر و الثامن عشر في انجلترا حيث جمعوا التعاريف من المصادر العديدة لها و التى وضحت تطور اتساع معاني الحكمانية و خلصوا إلى .

"ان التغير في دور الحكومة و تغير البيئة التى على الحكومة ان تمارس دورها فيها قد تمخض عن جلب الحوكمة إلى الاستخدام من قبل العامة كعملية ، حيث لم تعد كلمة حكومة كافية."[1]

وهناك العديد من المنظمات الدولية التي بادرت إلى استخدام معاني أخرى للحوكمة ومنها كآلية لإدامة التنمية من خلال الاهتمام بالموارد البشرية و الاهتمام بالتنمية الاجتماعية بشكل اساسي بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية و التنمية السياسية و الإدارية في القطاعات الحكومية و المجتمعية. ومن هذا التوجه تم تعريف الحوكمة من قبل البنك الدولي بأنها

" الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية "

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد أعطى تعريف لمصطلح الحوكمة وهي تعني:

"ممارسة السلطات الاقتصادية و السياسية و الإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته " لذا فالحوكمة تتكون من الآليات،و العمليات و المؤسسات التى من خلالها

[1] نفس المرجع ..ص 9.

يستطيع ان يشكل مصالحهم و يمارسون حقوقهم القانونية و يؤدون واجباتهم و يناقشون خلافاتهم

وفي تعريف آخر عرفت الحوكمة بأنها "التقاليد و المؤسسات و العمليات التى تقرر كيفية ممارسة السلطة ، و كيفية سماع صوت المواطنين ، وكيفية صنع القرارات في قضايا ذات اهتمام عام "[1]

ويقول برنامج الامم المتحدة UNDP إن إدارة المجتمعات من خلال "الحكم" تنطلق في ثلاثة اتجاهات اولها السياسي و هو ما يتعلق بذات السلطة السياسية من حيث شرعيتها. و ثانيها التقني الذي يدور العمل فيه حول عمل الإدارة العامة وحول مدى كفاءتها و فاعليتها أما الثالث فهو الاقتصادي – الاجتماعي و يقصد به كل ما تعلق بطبيعة بنية المجتمع ومدى حيويته و استقلاله عن الدولة من جهة ،و طبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي و تأثيرها على المواطنين، و طبيعة علاقاتها الخارجية من جهة أخرى.

المطلب الثاني : مؤسسات الحوكمة

تتضمن الحوكمة ثلاثة ميادين رئيسية هي الحكومة و القطاع الخاص و المجتمع المدني :

فالحكومة تهيئ البيئة السياسية و القانونية المساعدة بينما القطاع الخاص يعمل على خلق فرص العمل و تحقيق الدخل لأفراد المجتمع ، أما المجتمع المدني فهو يهيئ التفاعل السياسي و الاجتماعي بتسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و بما ان لكل من تلك المكونات و الميادين نقاط القوة و نقاط الضعف الخاصة بها يكون الهدف الإستراتيجي للحكمانية الجيدة تعزيز التفاعل البناء بين الميادين الثلاثة في المجتمع و لتوضيح اهمية كل واحد من تلك الميادين المكونة للحكمانية يجب التركيز على كل واحد منها بشكل مختصر و معرفة مدى التأثير المتبادل فيما بينها

[1] نفس المرجع، .ص 10.

الحكومة تتشكل في الدول ذات النظام الانتخابي من حكومة منتخبة و جهاز تنفيذي بحيث يشكل الحزب ذو الاغلبية الحكومة او يتم تشكيل حكومة ائتلافية من مجموعة الاحزاب السياسية المنتخبة حيت يتم تشكيل الحكومة بمعزل عن البرلمان و الذي بدوره يصادق على الحكومات او يعطيها الثقة.[1]

و هناك عدة وظائف للحكومات حيث انها تركز على البعد الاجتماعي و كذلك هي صاحبة السلطة فهي تتحكم و تراقب ممارسة القوة و كونها مسؤولة على تقديم خدمات عامة للمواطنين كذلك تعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع.

أما القطاع الخاص فنجد ان الدولة تشكل اكبر قوة لتحقيق التنمية إلا انها ليست الوحيدة في هذا المجال فهناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص و اقتصاديات السوق و تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل العديد من الدول النامية الذي يعمل على تحرير الأنظمة المالية و النقدية و التجارية و التى تعتمد على اهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية و من ثم الاجتماعية و نجد أن معظم الدول اصبحت تدرك ان القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها إضافة إلى تأهيلها لتحقيق نتائج ايجابية التى تساهم في عملية التنمية الاقتصادية للمجتمع و رفع مستوى المعيشة للمواطنين و تحسين مستوى الخدمات لهم

في معظم الدول النامية هناك ضرورة لتشجيع المشاريع الخاصة و دعمها لتصبح اكثر شفافية و تنافسية على مستوى الأسواق الدولية في ظل العولمة، فالحكومة تستطيع بدورها تقوية تطوير القطاع الخاص و إدامته من خلال الآليات التالية :[2]

*خلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة

*إدامة التنافسية في الأسواق

---

[1] نفس المرجع .ص 45.

[2] نفسه. ص 47.

*تعزيز المشاريع التى تتيح و تخلق فرص العمل

*تستقطب الاستثمارات و تساعد على نقل المعرفة و التكنولوجيا للطبقات الفقيرة بشكل خاص

*تنفيذ القوانين و الالتزام بها

*التحفيز لتنمية الموارد البشرية

*المحافظة على البيئة و الموارد البشرية

لذا نجد بأن مفهوم الحكمانية الجيدة يعطي دورا كبيرا للقطاع الخاص في إحداث النقلة النوعية على نطاق المجتمع و ذلك من خلال التفاعل و التكامل مع دور الحكومة و دور المجتمعات المدنية بشكل متكامل.

اما المجتمع المدني فهو له مؤسسات تعمل على إشراك الأفراد و الناس في الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و تعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة و الحصول على حق الدخول للموارد العامة ، ولذا نجد أن مؤسسات المجتمع المدني و في مقدمتها المؤسسات غير الحكومية تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكم من خلال علاقاتها بين الفرد و الحكومة و من خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية و الجماعية و التي يمكن استخدمها وفق الآليات التالية:[1]

*التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين و حملها على المشاركة في الشأن العام

*تعميق المساءلة و الشفافية عبر نشر المعلومات و السماح بتداولها على نطاق واسع

*مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة، على أداء أفضل للخدمات العامة و تحقيق رضا المواطنين

[1] نفس المرجع .ص 48.

*العمل على تحقيق العدالة و المساواة أمام القانون و حماية المواطنين من تعسف السلطة

*تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال إكساب اعضائها قيم الحوار و قبول الآخر والاختلاف ومساءلة القيادات ، و المشاركة في الانتخابات و التعبير الحر عن الرأي.

المبحث الثاني :الركائز الأساسية لبناء الحوكمة السياسية

تقوم الحوكمة في الدول على مجموعة من المبادئ و الأسس و على تكامل عمل الدولة و مؤسساتها و كذلك القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني التي تتكون من مجموعات منظمة أو غير منظمة و كذلك من افراد يتفاعلون اجتماعيا و سياسيا و اقتصاديا و ينظمون بقواعد و قوانين رسمية و غير رسمية .

أولا: المشاركة

وهي احدى المبادئ الأساسية في بناء الحكم الراشد و هي من العلاقات الدالة على رشاده و من المؤشرات على مدى كفاءته و لا تقوم المشاركة إلا بوجود مجتمع مدني و كذلك التمكين السياسي للمرأة وحسن الإدارة المحلية

ان تمكين منظمات المجتمع المدني من تعزيز المشاركة في الشؤون العامة يرفع من درجة شفافية النظام السياسي،و يقوي من سلامة حكم القانون و المساءلة و كذلك صناعة سياسات تحمي حقوق المواطنين و منه يتحقق الرضا الذي يؤمن الشرعية الصحيحة للنظام السياسي.[1]

ثانيا: الشرعية

تعد الشرعية السياسية محصلة لصورة التفاعل بين السلطة و بين المواطنين إذ انها تقوم على القبول الطوعي للسلطة من قبل المواطن و على أساس الوثوق بها فيما تخطط و تنفذ من سياسات ، ليس فقط من حيث نجاعتها فقط ،و لكن من حيث انها مستلهمة من تطلعات المواطنين إذ هي تطابق قيم النظام السياسي مع قيم المجتمع و للشرعية ثلاث مصادرو هي:

[1] عبد المحسن يوسف جمال، **المعارضة السياسية في الكويت**.دارقرطاش للنشر،2004،ص 34.

المصدر الأول :التقليدي و يشار به إلى مجموعة التقاليد الدينية و الأعراف القبلية و العشائرية التى تعتمده القيادة السياسية في تحقيق رضا المحكومين انطلاقا من الدين و التقاليد

المصدر الثاني : الشخصية التاريخية أو الكاريزمية ، و يكون فيه الحاكم نفسه هو مصدر للشرعية

المصدر الثالث :العقلاني القانوني و يقصد به مجموعة المؤسسات و القواعد الإجرائية التي تتصل بتنظيم الخلافة السياسية و تضبط سير العملية السياسية

و يرى ماكس فيبر ان النظام الحاكم يكون شرعيا اي صالحا وراشدا عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بالرضا عن هذا النظام ، و ينشأ عن هذه الشرعية استقرار الحالة التصالحية بين الحاكم و المحكومين. و يشترط موريس ديفرجيه أن يتأتى الرضا عن قبول اختياري و عميق ،وليس ما يمكن تحقيقه عن طريق اداة خارجية اي بالضغط او الإكراه او الإغراء أو الترهيب أو الترغيب و يؤكد دافيد إيستونأن اليقين و الحق هما مهد الشرعية ، و إن هذا اليقين لدى المواطن يعكس بشكل ضمني او صريح حقيقة إيمانه بأن أمور القبول و الطاعة هي مطابقة لمبادئه و أخلاقه و لما هو صحيح و محقق في المجال السياسي.[1]

ثالثا: الشفافية

وهي مصطلح من المصطلحات المدنية التى تستخدمها الجهات المهتمة بمكافحة الفساد في العالم و الشفافية لغة مأخوذة من الجذر "شفف" الذي يعني الخفة ورقة الحال أو الشيء القليل أو الشيء الذي يرى ما خلفه اما اصطلاحا فأنها تعرف باعتبارها أسلوبا علميا لمكافحة الفساد ولقد تعددت تفسيراتها حيث هناك من يعرفها بأنها آلية الكشف عن الفساد ، بأن يكون الإعلان من جانب الدولة عن كافة انشطتها في التخطيط و التنفيذ و هو ما يتطابق مع تفسير دور المواطن و اهميته في صنع السياسة العامة و هنا تصبح الدولة

[1]أمين عواد المشاقبة و المعتصم يالله داود علوي،**الإصلاح السياسي و الحكم الرشيد (إطار نظري)**. دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان ، 2012، ص60.

ملزمة بالإعلان عن سياستها في إطار من الشفافية و التعاون مع المواطن و هناك من فسرها على انها "التمييز بوضوح بين القطاع الحكومي و بين باقي القطاعات و بموجبها تحدد الادوار السياسية و الإدارية داخل الحكومة وان يتم ذلك بوضوح ووفق آلية يطلع عليها الجمهورمن حيث تحديد توزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة و كذلك توزيعها بين السلطات الثلاث. وهذا محاكاة للأطروحات الفكرية لمونتسكيو الذي قال بفصل السلطات بغية تحقيق الشفافية من خلال التمييز بين القطاع الحكومي و بين القطاع الغير حكومي .[1]

رابعا :دورية الانتخابات

تعتبر دورية الانتخابات من اجل تجديد القيادات ركنا اساسيا من الديمقراطية، و دليل على مدى راشدة الحكم السياسي، و هنا لابد من الانتباه إلى أن اختيار نوع النظام الانتخابي و كيفية تنظيم الانتخابات تشكل مجالا واسعا للتلاعب بخيارات الناس و تحد من مشاركتهم و بالتالي تنتقص من درجة الرشاد في الحكم.

لقد تعددت نماذج القوانين الانتخابية فمنها من قام على اساس النظام النسبي و منها من اعتمد الدوائر الانتخابية و هذا عدا نظام الاستفتاء الموجود في بعض الدول العربية.[2]

خامسا:المساءلة

من الحقائق التي رسخت في سياق عملية التنمية هي ضرورة وجود آليات لضبط أداء السلطة، و العمل على تقويم المؤسسات ممثلة بالأشخاص القائمين عليها،عندما تجري مساءلتهم من قبل هيئات مخولة رسميا بذلك، او من قبل مؤسسات المجتمع المدني أو الرأي العام و ذلك حين تجاوزهم الحقوق و انحرافهم، مما سيقود إلى انحراف الحكومة عن مسارها الصحيح اذا ضعفت اشكال المحاسبة او جرى الحد منها و بذلك تتحول الوظيفة العامة إلى غير غايتها و قد عرف البعض المساءلة بأنها واجب المسؤولين مهما كانت مناصبهم و

[1] نفس المرجع . ص 61.
[2] نفسه . ص 62.

بغض النظر عن الطريقة التى وصلوا بواسطتها الى الحكم و تكون المساءلة ضمن صيغ متعددة نذكر منها :

اولا المساءلة التنفيذية :

و يقصد بها ما يجرى على ساحة السلطة التنفيذية التى تعمد العديد من الدول الراشدة الى اقامة اجهزة حكومية توكل اليها مهمة المحاسبة الذاتية عبر سبل إدارية و ذلك من خلال استخدام التدابير الوقائية و برامج التوعية و فتح قنوات الاتصال مع الجمهور و تخويل بعض اللجان و الهيئات و الدوائر بالمراقبة و التحقيق و ذلك تعزيزا لمفهوم المساءلة داخل الأجهزة الحكومية حتى تضمن الحكومة حسن الأداء.

ثانيا المساءلة التشريعية:

و تتم هذه المساءلة عن طريق البرلمان و يتم خلالها مراقبة أعمال الحكومة و تحتها تتم المساءلة و المعارضة لضمان سير العمل الرسمي و ذلك لأنه له سلطة إقرار القوانين

وتبرز هذه المساءلة في سلطة البرلمان بالحق في إسقاط الحكومة و البرلمان هو ممثل الشعب فإن هذه الرقابة تضمن حسن الأداء و بالتالي الوصول إلى الحكم الراشد، و بسبب غياب البرلمان او ضعفه فأننا نلقى مواطني دول كثيرة يشكون من الفساد في بلدانهم كما يعانون من هيمنة السلطة التنفيذية الامر الذي يؤدي إلى استشراء الفساد .

و من جانب آخر فإن البرلمانات في الدول المتقدمة حرصا منها على تعزيز مشاركة المواطنين في عملية المساءلة، فقد لجأت إلى استخدام تقنيات حديثة مثل "الحكومة الإلكترونية "التي تمكن الناخب أو المواطن من متابعة ما يجري في عملية مساءلة أعضاء الحكومة بما أن الحكومة (أي الجهاز التنفيذي) تمارس اعمالها تحقيقا للبرنامج الذي طرحته امام مجلس النواب و نالت بموجبه الثقة ، فأنه من الطبيعي ان يتولى المجلس مراقبة مدى تنفيذ هذا البرنامج.

ثالثا المساءلة القضائية:

وهي تمثل ركنا أساسيا من اركان ضبط عمل الجهاز الرسمي و غير الرسمي و تقوم هذه المساءلة على أساس تطبيق القوانين النافذة من قبل القضاة و باستقلالية تامة، الأمر الذي يضمن نزاهة تنفيذ القوانين و هذه الاستقلالية هي التي تميز السلطة القضائية عن السلطتين الاخرتين، فضلا عن امتلاكها سلطة الإرغام المشروع لتنفيذ أحكامها ، و بذلك لها القدرة على كشف طبيعة الخروقات التي تشوب عمل السلطتين التنفيذية و التشريعية.[1]

لتعزيز آلية المساءلة القضائية لابد من تأمينها بالموارد البشرية ذات الكفاءة العالية وكذلك الإمكانيات التقنية اللازمة للقيام بهذه المهمة فضلا عن القدرات المالية الكافية لتمكينها من إجراء التدقيق و البحث عن مكامن الفساد في هياكل الدولة و مؤسساتها.

سادسا:إستراتيجية نشر الثقة

تقوم هذه الإستراتيجية على اساس بناء علاقة سليمة وواضحة بين المواطن و بين المال العام ،من خلال ثقة المواطن بأن ما يؤديه من التزامات وواجبات نحو الدولة يلاقي كل تقدير و احترام من قبل السلطة فبالتالي فهي تقوم بدورها بأداء واجبها نحو هذا المواطن ، و ما أن تتحقق هذه الثقة حتى يصبح المواطن اكثر استعدادا للقبول بالمجهود العام و بالتالي يتحمل كل مسؤولياته كدفع الضرائب و تأدية الرسوم و الانخراط في الخدمة العامة و في المقابل يصبح راضيا عن اي قرار تصدره الدولة و يمكن بناء مثل هذه الإستراتيجية من خلال :[2]

- تحقيق العدالة في توزيع التكاليف العامة
- تمكين كل المواطنين بالتساوي نم الحصول على حقوقهم دون تمييز
- جودة الخدمات و الإسراع في تأديتها
- الحرص على الملكية العامة و حمايتها

---

[1] نفس المرجع. ص 66.

[2] نفسه. ص 68.

- بيان طرق الإنفاق و الكشف عن مصادر الأموال
- اعتماد مبادئ الوظيفة العامة و أخلاقياتها

سابعا:تمكين المرأة

أصبح هذا الموضوع من أهم المواضيع في كل الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، و ذلك باعتبار المرأة ركن أساسي في عملية التنمية مع ا ن ماهية هذا الموضوع تختلف من دولة لأخرى و ذلك تبعا للمنظومة الثقافية و الفكرية والدينية السائدة في كل مجتمع وكذلك نظرة هذه المجتمعات.

ثامنا:دائرة الاقتصاد في الإصلاح

هناك اهتمام كبير بقضية الفساد الاقتصادي و ذلك بعد أن عرفت فترة السبعينات و الثمانينات تركيزا واضحا على مقاربة الموضوع إداريا و سياسيا و اجتماعيا و بدا هنالك اهتمام بالفساد و العولمة و دور المؤسسات بشكل عام من طرف الاقتصاديون.

المبحث الثالث: قياس الحوكمة السياسية

إن معنى معيار أو مؤشر الحكم الراشد هو عبارة عن معطى قابل للملاحظة ،كما يسمح بدراسة أو معرفة حضور الشيء أو غيابه فالمؤشر هو العنصر الدال على قيمة معينة قابلة ان تأخذ كما و يمكن تعريف المؤشرات بأنها "أدوات تستخدم الوقائع الاجتماعية في التعبير عن التغييرات الاجتماعية و تسعى لتحقيق الأهداف الاجتماعية". فهي بصيغة أخرى دلالات لواقع،سلوك و ابنية و علاقات مختلفة ،و هي تغيرات لأوضاع معينة ،يمكن للباحث ان يدركها .المؤشرات غالبا ما تفيد في كشف حقائق الأشياء و التعبير عنها بشكل علمي ، هذا و قد خضع مفهوم الحكم الراشد في المؤسسات الدولية إلى مراجعة مؤشراته منذ النصف الثاني من التسعينات فمضمون الحكم الراشد في دراسات البنك الدولي يقتصر على الجانب الإداري الفني ، و لقد حرص البنك على عدم ارتباط هذا المفهوم بالأبعاد السياسية و

الحديث عنه لابد أن يأخذ في عين الاعتبار الخصوصيات و الإختلالات الثقافية،و لقد حدد "البنك الدولي" مؤشرات لقياس الحكم الراشد و هي :[1]

أولا – مؤشرات تتعلق بالمشاركة و المساءلة

و هي التي تقيس أبعادها مضامين سياسية مختلفة كالحقوق السياسية و المدنية للمواطنين ،و مراقبة القائمين على السلطة و مساءلتهم على أفعالهم .

ثانيا – مؤشرات تتعلق بالاستقرار السياسي

هناك عدة مؤشرات باحتمال تهديد مصالح الحكومة و إحداث انقلابات بطرق غير شرعية تؤثر على استمرارية السياسات و تقيد قدرة المواطنين على التغيير و هذه المؤشرات حديثة للحكم الراشد يتم بموجبها قياس سياسات و أداء الدولة.

و لقد خضعت رؤية "منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي" للحكم الراشد لمراجعة مشابهة فلقد رأت هذه المنظمة في التسعينات من القرن الماضي ،إن الحكم الراشد يشتمل على تحسين الإدارة العامة و ذلك عن طريق الإصلاحات القانونية و الهيكلية المدعمة لمبدأ المشاركة و المساءلة .

و بما ان مفهوم الحكم الراشد هو مفهوم متعدد الجوانب و محل تداخل العديد من العلوم ، من بينها الاقتصاد و التاريخ و القانون و العلوم السياسية و علم الاجتماع فإن هذا التداخل يؤدي إلى صعوبة قياس و تكميم الظاهرة ، و بما أن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" يرتبط بمفاهيم أخرى منها التنمية البشرية يتم تصنيف الدول على أساس مؤشراتها و يشمل ذلك ثلاثة أبعاد و هي :

أن يعيش الإنسان حياة جيدة و بصحة سليمة .
ان يكون متعلما
ان يحصل على مستوى معيشة لائق

---

[1] بن نعوم عبد اللطيف ،**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر)**.رسالة ماجستير ، جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، 2016،2015،ص 35.

ان "برنامج الامم المتحدة للتنمية" قد اعتبر أن الحكم الراشد هوعبارة عن تلك العمليات التى تقود العلاقات السياسية و السيسيو اقتصادية بشفافية و مسؤولية، و منه حددت المؤشرات التالية:[1]

- المؤشرات السيسيو اقتصادية : و تتضمن التربية و الوصول إلى تلبية الحاجات الأساسية القاعدية و دور المرأة .
- الاقتصاد ، النمو، التبعية المالية للموارد الخارجية
- القدرات البشرية و الاستدامة
- الموارد الطبيعية و التوجهات في مجال البيئة
- التنوع الثقافي و الديني و الذي يضم الهياكل و استقطاب الوسائل الداخلية.

حيث قام "معهد البنك الدولي" و بإشراف (دانيال كوفمان) و آخرين بوضع ست معايير للحكم الراشد تأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي و الاقتصادي و المؤسساتي و هي :[2]

1- الصوت و المساءلة : يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم و كذلك حرية التعبير و حرية تكوين الجمعيات و حرية و سائل الإعلام .
2- الاستقرار السياسي و غياب العنف : يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية او عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.
3- فعالية الحكومة: يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية و استقلاله عن الضغوط السياسية، و نوعية إعداد السياسات.
4- نوعية التنظيم: قدرة الحكومة على توفير سياسيات و تنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص و تساعد على ذلك و يكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال و القضاء على أهم القيود الرئيسية التى تواجه الشركات

---

[1] نفس المرجع. ص36.

[2] نفس المرجع. ص 36.

5- سيادة القانون: يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في التمتع و التقيد بها ، بما في ذلك نوعية تنفيذ العقود و حقوق الملكية و الشرطة و المحاكم و كذلك احتمال وقوع جرائم و أعمال عنف.

6- مكافحة الفساد: يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة،بما في ذلك أعمال الفساد، و كذلك استحواذ النخبة و أصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة

و فيما يخص عملية القياس وضع دانيال كوفمان و آخرون معه مؤشرا رغم صعوبة و تعقيد العملية و يدعى هذا المؤشر.

مؤشر النوعية المؤسساتية IQI ويأخذ بطريقة رياضية الوسط الحسابي لقيم و مؤشرات نوعية الحكم الستة و قيمته تتراوح(-2.5 ،+2.5) و من الواضح أنه كلما كانت القيمة أعلى كلما دلت على جودة الحكم.

المبحث الرابع : أبعاد الحوكمة

إن الحكم الراشد باعتباره ممارسة سياسية و اقتصادية و اجتماعية يتضمن ميكانيزمات و عمليات و علاقات و مؤسسات يحقق من خلالها المواطنين مصالحهم و يمارسون حقوقهم و التزاماتهم و يحلون خلافاتهم [1]

ومنه نقول ان للحكم الراشد مجموعة من الأبعاد التى يعتمد عليها و هي تتمثل فيما يلي:

البعد السياسي :

وهو له علاقة بطبيعة السلطة السياسية و شرعيتها و تمثيلها ، فلا يمكن أن تكون هناك رشاده من دون منظومة سياسية تقوم على اساس الشرعية و التمثيل السياسي لأنهما يكشفان عن الصلة الحقيقة بين الحاكم و المحكوم و يؤديان الى التفاعل الإيجابي بينهما بما يحقق التعاون و الاستقرار و خدمه الصالح العام .

[1] نفس المرجع. ص 33.

إذن يجب ان تتوافر مجموعة من العناصر و تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق الحكم الراشد عن طريق التداول السلمي للسلطة ،الاستقرار و الأمن،الفصل بين السلطات ...الخ و بالتالي يخلق أسس دولة الحق و القانون التى تستند الى قوانين لفرض سيطرتها،و إخضاع كل من الحاكم و المحكوم للمساءلة

و أخيرا فأن درجة رشاده النظام السياسي تتوقف على مدى مشروعية نظامها السياسي و فعالية سياساتها و على درجة مشاركة مواطنيها في تحديد الأولويات و السياسات و اتخاذ القرارات.

البعد الإداري :

و هو يتعلق بعمل الإدارة و كفاءة و فعالية موظفيها، فترشيد الإدارة العامة و تأمين إستمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة و الفعالية تعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري و الأنظمة و القوانين المعمول بها و هي التي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملاءمتها و قدرتها على تحقيق الأهداف [1]

و هذا لا يكون إلا عن طريق الاهتمام بالموظفين و إعدادهم مهنيا و تنمية روح المسؤولية لديهم و كذلك الولاء و الانتماء كلها يجب أن تتوفر الأمر الذي جعل المفكر الاقتصادي "الفرد" يشير إلى ان الإدارة الحكومية هي تجسيد متكامل لدولة المؤسسات و انها جديرة بكل الجهود التى تبذل لتمكينها من أداء عملها بالصورة المثلى.[2]

البعد الاقتصادي:

و لهذا البعد اهمية كبيرة جدا و هو يعد كأحد اهم محاور و آليات الحكم ، حيث لم يتوقف الاهتمام عند مستويات النمو الاقتصادي بل تجاوزها ليشمل مستويات الأداء الاقتصادي و ذلك بهدف تحقيق التنمية في شتى المجالات الإستراتيجية و كذلك تشجيع القطاع الخاص و

[1] نفس المرجع. ص 33.
[2] نفسه .ص 33.

تمكنيه من أداء دوره، كما يجب لتحقيق التكامل في شتى القطاعات ، و هذا يستدعي نشاطا أوسع من قبل الدولة لضبط السوق وضمان المنافسة.

وعليه فأن الرشاده الاقتصادية و الاجتماعية تكتمل بالعدالة التوزيعية ، و رفع المستوى المعيشي للمواطنين ، فالمؤسسات الاجتماعية و الإنسانية تساعد في بناء نظام اجتماعي عادل.

حيث يجب ان تكون هناك رؤية إستراتيجية منطلقة من المعطيات الثقافية و الاجتماعية الهادفة التي تحسن شؤون الأفراد.

البعد الاجتماعي:

من مهام الحكم الراشد التأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين حياة المواطنين، فالمؤسسات الاجتماعية و الإنسانية تساعد في بناء نظام اجتماعي عادل، ورفع القدرات البشرية و ذلك عن طريق زيادة المشاركة الفعلية و الفعالة للمواطنين و خلق روح وطنية بين مختلف الطبقات الاجتماعية، فالحكم الراشد يهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان و ممارسة الحريات و وضع حد للتسلط و لذلك يجب أن تكون هناك رؤية إستراتيجية أساسها من المعطيات الثقافية و الاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الأفراد و تنمية المجتمع و القدرات البشرية، فالدولة المتطورة هي التي تسعى إلى تحقيق الرفاهية و ذلك مرتبط بخلق مجال لتنظيم مجتمع مدني فعال يهدف إلى:

إقامة دولة قوية عادلة تمارس الديمقراطية و تحترم حقوق الإنسان.
توسيع دائرة المشاركة للفرد و المجتمع في تطوير بنية المجتمع و مؤسسات الدولة.
استيعاب مطالب الفئات الاجتماعية المختلفة للمشاركة.
القدرة على إدارة و استيعاب التناقضات التي يفرضها المجتمع.
الارتقاء بمستوى الأداء الاجتماعي و الثقافي و بالتالي هذا البعد له دور بالغ في تحسين الأوضاع الاجتماعية و تلبية مختلف المطالب.[1]

[1] نفس المرجع.ص 34.

في هذا المبحث تم تناول مجموعة من الأبعاد التي تعتمد عليها الحوكمة السياسة و خلاصة هذا المبحث هو أن هذه الأبعاد هي مكملة لبعضها البعض، حيث انه إذا تم أخد بعد و ترك آخر فأنه في هذه الحالة لايمكن أن تكون هناك حوكمة سياسية أو حكم رشيد بكل مقاييسه، لذلك يجب أن يكون هناك تكامل بين مختلف هذه الأبعاد.

خلاصة الفصل الأول:

لقد حاولنا في هذا الفصل محاولة إعطاء نظرة شاملة حول تعريف الحوكمة وتحديد المصطلحات، حيث أعطيت لها العديد من التعريفات، كمحاولة لتحديد مفهوم واضح و صريح لهذا المصطلح حيث استخلصت تعريف شامل و هو أن الحوكمة هي عملية تتحكم في تسيير كافة الموارد المختلفة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و يكون عن طريق تحقيق تفاعل بين كافة الأطراف و هي الدولة و المجتمع المدني و القطاع الخاص و يكون ذلك ضمن مجموعة مؤشرات و هي الشفافية و المساءلة و محاربة الفساد.

الفصـــل الـثـانـي

تحليل مؤشرات الحوكمة السياسية في الجزائر حسب المؤشر العربي و مقياس الديمقراطية العربي

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الحوكمة الساسية في الجزائر حسب المؤشر العربي و مقياس الديمقراطية العربي

سيتم التطرق في هذا الفصل لتحليل مؤشرات الحوكمة السياسية حسب مقياسي هما

1- مقياس الديمقراطية العربي
2- المؤشر العربي

الأول صادر عن المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات:

و هو مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية إضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماما بالغا لدراسة السياسات و نقدها و تقديم البدائل سواء كانت سياسيات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية.

الثاني صادر عن مبادرة الإصلاح العربي:

هي هيئة مستقلة تماما و حرة من كل ارتباط بأي دولة و بأي مشروع سياسي خارجي يتعلق بالمنطقة.

حيث يشكل مقياس الديمقراطية العربي قراءة رقمية لعملية التحول الديمقراطي و نعني بعملية التحول مجموعة من التغيرات في المحددات و طبيعة و اداء النظام السياسي في مرحلة انتقالية يشوبها بعض الغموض بحكم طبيعتها و تتخللها تراجعات و هي غير محصنة من إمكانية الفشل.

و هذان المقياسين يحتويان على مجموعة من المؤشرات و هي تتمثل فيما يلي:

المؤشر العربي يحتوي على أربعين مؤشرا، و تنقسم هذه المؤشرات الى قسمين هما:

الأولى التى تقيس وسائل التحول الديمقراطي و الثانية التى تقيس ممارسات التحول الديمقراطي كالانتخابات.

اما بالنسبة لمقياس الديمقراطية العربي فتنقسم مؤشراته إلى أربع مقومات و هي:

تقيس مدى وجود مؤسسات عامة قوية. مثل فصل السلطات او القدرة على مساءلة الحكومة، و تلك التي تقيس درجة احترام الحقوق و الحريات و كذلك تلك التي تقيس مدى سيادة القانون في النظام السياسي و تلك التي تقيس مدى توفر المساواة و العدالة الاجتماعية مثل تشريع المساواة بين الجنسين.

في المبحث الأول و الذي يحتوي على تقييم أداء المؤسسات العامة من خلال إثبات وجودها و قوتها و كذلك عنصر المساءلة فيها و كذلك مدى الثقة الموجودة في هذه المؤسسات العامة.

وفي المبحث الثاني القيام بتحليل الأداء الديمقراطي من خلال التطرق إلى عنصر سيادة القانون و كذلك عنصر العدالة و المساواة الاجتماعية و احترام الحقوق و الحريات كذلك الأمن و الاستقرار

وفي المبحث الثالث يتم التطرق إلى تحليل المشاركة السياسية و المدنية و التى يتم من خلالها التعرف على الأحزاب السياسية و المجتمع المدني و الإعلام.

المبحث الأول: تحليل أداء الحكومات و المؤسسات

هذا المبحث يحتوي على ثلاث مطالب,الأول سوف نتطرق فيه إلى تقييم أداء المؤسسات العامة من خلال إثبات وجودها و الثقة فيها و كذلك القوة و المساءلة فيها، و في المطلب الثاني يتم التطرق أداء المجالس التمثيلية، و في المطلب الثالث يتم التطرق إلى أداء الحكومات.

المطلب الأول : تقييم أداء المؤسسات العامة (الوجود، الثقة، القوة، المساءلة)

اولا:وجود مؤسسات عامة قوية و مساءلة

في هذا المطلب سوف يتم تناول تقييم اداء المؤسسات العامة من خلال استخدام المؤشرات الموجودة في مقياس الديمقراطية العربي لسنة 2012 و 2015.

بالنسبة لسنة 2012

يوجد بها اثنا عشرة مؤشرا و هي تغطي قضايا مثل تقييم الناس (الرأي العام)لأداء المؤسسات العامة و سيادة النظام و القانون و الشعور بالأمان الشخصي.[1]

المؤشر الأول: هو تشريع فصل السلطات و المقصود به وجود نص دستوري يضمن الفصل بين السلطات و مساءلة الحكومة امام برلمان منتخب يمنح و يسحب الثقة و اخذت الجزائر 750 نقطة و نزعت منها 250 نقطة بسبب وجود صلاحية دستورية للرئيس بتعيين الثلث الرئاسي.[1]

المؤشر الثاني: هو تشريع دورية و نزاهة الانتخابات بمعنى وجود ضمانات دستورية و قانونية بإجراء انتخابات دورية حرة و نزيهة سواء كانت رئاسية او تشريعية في ضل نظام انتخابي لا يميز بين الأشخاص بناءا على الجنس او العرق او المنطقة او الخلفية السياسية و يضمن المساواة بين الجميع،و اخذت الجزائر 750 نقطة و قد نزعت منها 250 نقطة بسبب وضع الدستور شروطا للترشح لمنصب رئيس الدولة وأن يثبت مشاركته في ثورة 1954 و عدم تورط ابويه في أعمال مضادة للثورة.

المؤشر الثالث: هو تقنين سطوة السلطة التنفيذية اي مدى وجود او عدم وجود صلاحيات دستورية لدى السلطة التنفيذية لحل البرلمان المنتخب او تأجيل أو إلغاء الانتخابات أو إعلان حالة الطوارئ و اخذ هذا المؤشر في الجزائر 500 نقطة و هذا راجع الى وجود نصوص قانونية تمنح رئيس السلطة التنفيذية حق حل البرلمان و إعلان حالة الطوارئ دون الرجوع للبرلمان .

---

[1] مبادرة الإصلاح العربي ،**حالة الإصلاح في العالم العربي 2014**، مقياس الديمقراطية العربي (القاهرة:المبادرة2014)، ص21.

[1] بالنسبة لكيفية حساب نقاط هذه المؤشرات هي موضحة في الملحق 01.

المؤشر الرابع: هو إعاقة المجالس المنتخبة من قبل السلطة التنفيذية بمعنى وجود برلمان و مجالس محلية منتخبة و مدى وجود أو عدم وجود حالات تم فيها تعطيل عمل البرلمان او المجالس المحلية المنتخبة أو حلها و مدى وجود او عدم وجود حالات تم فيها تعطيل او تأجيل أو إلغاء إجراء انتخابات محلية أو برلمانية و قد اخذ هذا المؤشر 1000 نقطة

المؤشر الخامس: مساءلة الحكومة بمعنى عدد حالات التصويت على سحب الثقة من الحكومة و عدد حالات استجواب المسؤولين الحكوميين عدد حالات التي تم فيها تقصي الحقائق و عدد الأسئلة الموجهة للمسؤولين الحكوميين و أعطي لهذا المؤشر 38 نقطة بسبب ضعف استخدام أدوات الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية.

المؤشر السادس: نقاش مشاريع القوانين اي نشر تفاصيل تعكس وجود و محتوى نقاش مجتمعي متعلق بقوانين مقترحة او تعديلات على قوانين كنشر مسودة مشروع قانون او خبر في الصحافة عن ورشة عمل لنقاش قانون والعلامة هي 1000 في سنة 2012 [2]

المؤشر السابع: الفساد في المؤسسات العامة اي نسبة المعتقدين بوجود فساد في المؤسسات العامة للدولة و عدد حالات الفساد التى تمت إحالتها على القضاء و اعطي لهذا المؤشر 125 نقطة في سنة 2012.

المؤشر الثامن: إعاقة أعمال البرلمان و هي حالات التوتر التى تحاول فيها السلطة التنفيذية إعاقة العمل التشريعي مثل عدم قيام السلطة التنفيذية بإصدار و نشر القوانين التى أقرتها السلطة التشريعية او محاولة السلطة التنفيذية إفراغ القوانين من محتواها أو عدم حضور الوزراء لجلسات البرلمان المخصصة للاستجوابات و الأسئلة أو منع حضور الصحافة لنقل جلسات البرلمان و اخذ هذا المؤشر 1000 نقطة.

[2] نفس المرجع، ص64.

المؤشر التاسع: هو استخدام الوساطة في التوظيف بمعنى اعتقادات الجمهور حول استخدام الوساطة في التوظيف بالقطاع العام و العلامة كانت 64 نقطة.

المؤشر العاشر: هو نجاعة المؤسسات العامة أي تقييم الجمهور لقدرة المؤسسات عل إيصال الخدمات و تأدية دورها بنجاعة و أعطي لهذا المؤشر 526 نقطة

المؤشر الحادي عشر: هو الاستقلال السياسي و الاقتصادي اي نسبة الدعم الخارجي من الموازنة العامة و الاعتماد على الأسواق الخارجية لتسويق منتجات ينتجها القطاع العام و مدى وجود قواعد عسكرية أجنبية واخذ هذا المؤشر 700 نقطة.

المؤشر الثاني عشرة: الإصلاح السياسي بمعنى اعتقادات الجمهور حول قيام السلطة التنفيذية بإجراء إصلاحات سياسية او وجود اهتمام لديها بإجراء إصلاحات وقد اعطي لهذا المؤشر 588 نقطة.[1]

أما بالنسبة لسنة 2015 فجاءت نتائجها كمايلي:

و يوجد بها ثلاث عشرة مؤشرا و هي تغطي قضايا مثل تقييم الناس(الرأي العام) لأداء المؤسسات العامة و سيادة النظام و القانون و الشعور بالأمان الشخصي.[2]

المؤشر الأول: هو تشريع فصل السلطات و اخذت الجزائر 750 نقطة و نزعت منها 250 نقطة بسبب وجود صلاحية دستورية للرئيس بتعيين الثلث الرئاسي.

[1] مبادرة الإصلاح العربي ،**حالة الإصلاح في العالم العربي 2014**. مقياس الديمقراطية العربي 2014، ص 70.

[2] مبادرة الإصلاح العربي ،**حالة الإصلاح في العالم العربي 2017**. مقياس الديمقراطية العربي 2017، ص 21.

المؤشر الثاني: هو تشريع دورية و نزاهة الانتخابات و أخذت الجزائر 750 نقطة و قد نزعت منها 250 نقطة بسبب وضع الدستور شروطا للترشح لمنصب رئيس الدولة وأن يثبت مشاركته في ثورة 1954 و عدم تورط ابويه في أعمال مضادة للثورة.[1]

المؤشر الثالث: هو تقنين سطوة السلطة التنفيذية و اخذ هذا المؤشر في الجزائر 500 نقطة و هذا راجع الى وجود نصوص قانونية تمنح رئيس السلطة التنفيذية حق حل البرلمان و إعلان حالة الطوارئ دون الرجوع للبرلمان.

المؤشر الرابع: هو إعاقة المجالس المنتخبة من قبل السلطة التنفيذية و قد اخذ هذا المؤشر 1000 نقطة.

المؤشر الخامس: مساءلة الحكومة و أعطي لهذا المؤشر 238 نقطة بسبب ضعف استخدام أدوات الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية و هي ارتفعت مقارنة بسنة 2012.

المؤشر السادس: نقاش مشاريع القوانين والعلامة هي 1000 في سنة 2015[2]

المؤشر السابع: الفساد في المؤسسات العامة و اعطي لهذا المؤشر 794 نقطة في سنة 2015 وهي ارتفعت مقارنة بسنة 2012.

المؤشر الثامن: إعاقة أعمال البرلمان و هي حالات التوتر التى تحاول فيها السلطة التنفيذية إعاقة العمل التشريعي و اخذ هذا المؤشر 500 نقطة وهي انخفضت مقارنة بسنة 2012 و هذا راجع بسبب امتناع وتأخر الوزراء عن حضور جلسات البرلمان وعدم الإجابة عن الاستجوابات المطروحة .

المؤشر التاسع: هو استخدام الوساطة في التوظيف و العلامة كانت 21 نقطة وهي انخفضت مقارنة بسنة 2012.

---

[1] مبادرة الإصلاح العربي ، حالة الإصلاح في العالم العربي 2017، **نفس المرجع**، ص 62.

[2] نفس المرجع، ص 68.

المؤشر العاشر: هو خرق الدستور عدد الحالات التى خرق فيها الدستور من قبل السلطة التنفيذية و قد اخذت الجزائر 500 نقطة

المؤشر الحادي عشر: هو نجاعة المؤسسات العامة و أعطي لهذا المؤشر 362 نقطة وهي انخفضت مقارنة بسنة 2012.

المؤشر الثاني عشر: هو الاستقلال السياسي و الاقتصادي واخذ هذا المؤشر 700 نقطة.

المؤشر الثالث عشرة: الإصلاح السياسي وقد اعطي لهذا المؤشر 383 نقطة و هي انخفضت مقارنة بسنة 2012.

نستنتج أن القراءة لهذه المؤشرات هي قراءة قانونية و شكلية للدستور الجزائري، في حين ان جانب الممارسات هو شيء آخر، بمعنى انه عندما نقوم بعملية تقييم لهذه المؤشرات من ناحية وجود القوانين و من ناحية أخرى وجود مؤسسات تطبق هذه القوانين، حيث نجد أن الجزائر قد خطت خطوات كبيرة من ناحية الوسائل في تحقيقها للحكم الراشد ، في حين أن جانب الممارسات لازالت تعرف الجزائر تخلفا كبيرا، اي ان الجزائر احرزت تقدما على مستوى الوسائل اي التشريع مثل المؤشر المتعلق بنزاهة و دورية الانتخابات و خرق الدستور و إعاقة النشاط الحزبي، اما بالنسبة الى جانب الممارسات فقد تراجعت المؤشرات المتعلقة بمساءلة الحكومة.[1]

حيث أستطاع النظام السياسي الجزائري تجنب الثورات العربية من خلال جملة الإجراءات التي اتخذتها، حيث سعت الحكومة الى و ضع سياسات إجتماعية بهدف التخفيض من نسبة البطالة ، و منح قروض مالية للشباب و إطلاق إصلاحات قانونية و سياسية شملت قانون

[1] مبادرة الإصلاح العربي ، حالة الإصلاح في العالم العربي 2014، **المرجع السابق**، ص 44.

الانتخابات و تفعيل المشاركة السياسية للمرأة و الجمعيات و الأحزاب.[2]إذن كل هذه الظروف جعلت الجزائر تحرز تقدما.

ثانيا: الثقة في المؤسسات العامة

في هذا المؤشر سوف نعتمد على تقرير المؤشر العربي

إن الرأي العام الجزائري منقسم و آراؤه متباينة بخصوص مدى الثقة التي يضعها في مؤسسات الدولة و تولي أكثرية المواطنين ثقة كبيرة في مؤسسات الجيش بنسبة 79%إلا أن مستوى الثقة ينخفض عندما يتعلق الامر بمؤسسات اخرى في الدولة إن النمط الذي تبرزه اتجاهات الرأي العام نحو الثقة بمؤسسات الدولة يؤكد بصورة جلية ان الثقة بالأجهزة التنفيذية من عسكرية او شبه عسكرية هي اعلى من ثقتها بسلطات الدولة الثلاث القضائية و التنفيذية و التشريعية أما المؤسسات التى نالت اقل نسبة ثقة فهي مؤسسات المجتمع المدني من احزاب سياسية نقابات و هيئات مهنية و عمالية و تكون هذه الدراسة في السنوات التالية 2016،2015،2014،2013،2012،2011.

بالنسبة لسنة 2011 :

تم قياس مدى ثقة المواطنين بمؤسسة الجيش في الجزائر و قد تم استخلاص ما يلي أن ما نسبته 61% يثقون في مؤسسة الجيش(تم حساب هذه النسبة من خلال الجمع بين نسبة يثقون بشدة و يثقون الى حد ما) و أن نسبة 30%لا تثق في مؤسسة الجيش (يتم الجمع بين نسبة لا يثقون تماما و لا يثقون إلى حد ما).[1]

بالنسبة لسنة 2013/2012:

[2]نفس المرجع السابق، ص 46.

[1]مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي، 2011(الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات)،ص 47.

نجد ان نسبة 55% (تم حسابها بنفس الطريقة) يثقون في مؤسسة الجيش و نسبة 38%لا يثقون إلى في الجيش و هي انخفضت مقارنة بسنة 2011.[2]

بالنسبة لسنة 2014:

لقياس مدى ثقة المواطنين في مؤسسة الجيش فهي كما يلي نجد ان نسبة 81% يثقون في مؤسسة الجيش و الذين لايثقون في مؤسسة الجيش هي 18%.[3]

بالنسبة لسنة 2015:

نلخصها كما يلي نجد ان ما نسبته 67% يثقون في مؤسسة الجيش و ان نسبة 31% لا يثقون في مؤسسة الجيش [4]

تظهر نتائج المؤشر لعام 2015 ان مستويات الثقة لمؤسسة الجيش عند مقارنتها بنتائج استطلاع 2014 في الجزائر نجد انها انخفضت و بشكل جوهري نسبة الجزائريين الذين لهم ثقة كبيرة و ثقة الى حد ما بالجيش الجزائري من 81%في عام 2014 الى 67 % في عام 2015.

أما بالنسبة لسنة 2016 فأن نتائج المؤشر العربي هي موضحة كمايلي:

نستخلص من استطلاع الرأي أن نسبة الجزائريين الذين يثقون مؤسسة الجيش قد عرفت ارتفاعا في سنة 2016 حيث وصلت الى 76% والذين لا يثقون في الجيش هي 22 %.

وعند مقارنة نتائج 2016 ب 2015 نجد أنها ارتفعت نسبة الجزائريين الذين لهم ثقة كبيرة بالجيش و الذين يثقون إلى حد ما من 61%في عام 2011 إلى 76 % في عام 2016.

---

[2]مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي، 2013/2012(الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات)،ص 35.

[3]مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي، 2014(الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات)،ص 41.

[4]مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي، 2015(الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات)،ص 51.

ومنه نستخلص ان نسبة الجزائريين الذين يثقون في الجيش هي متباينة خلال الخمس سنوات الماضية حيث ان نسبة الجزائريين الذين يثقون بالجيش انخفضت من 61% في استطلاع 2011 إلى 56%، ثم في استطلاع 2013/2012 لترتفع إلى رقم قياسي و هو 81% في سنة 2014، ثم تنخفض في استطلاع 2015 إلى نسبة ثقة بلغت 61% و أخيرا تعود للارتفاع في استطلاع 2016 الى 76 %.[1]

و المنحنى البياني يوضح مدى ثقة المستجيبين في مؤسسة الجيش في الجزائر بحسب استطلاع 2016 و مقارنته بنتائج استطلاع 2011و 2012،2013و2014، 2015 اي ان المنحنى التالي هو ملخص لما ذكر في مدى ثقة المستجيبين في مؤسسة الجيش.

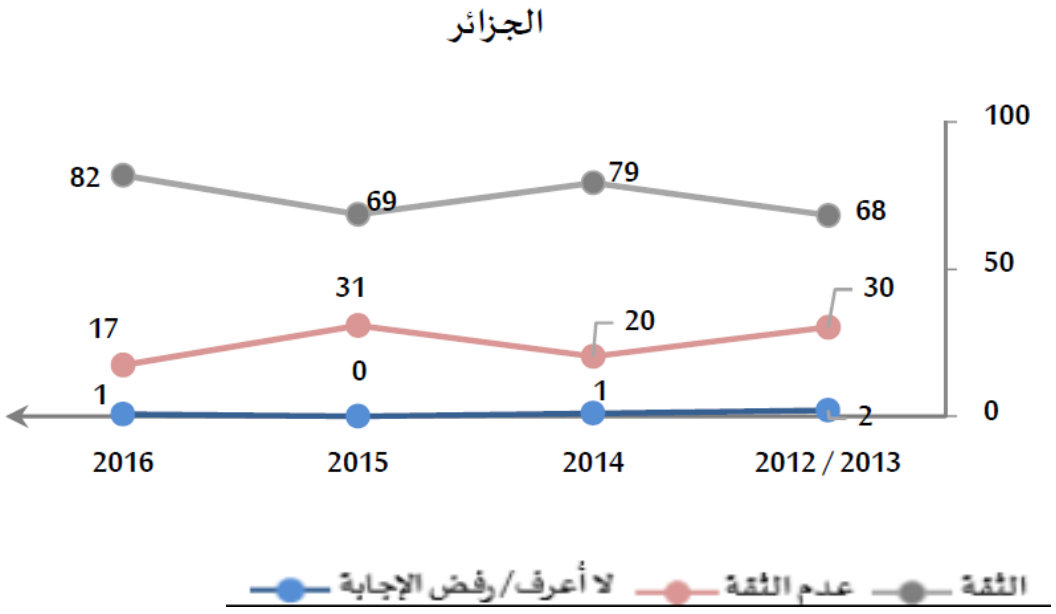

مدى ثقة المستجيبين في مؤسسة الجيش الشكل (1-1)

المصدر : مشروع قياس الرأي العام العربي المؤشر العربي 2016 ص51.

نلاحظ من المنحنى أن الذين يثقون في الجيش في سنة 2013/2012 هي 68% و هي مرتفعة و هذا راجع الى التطورات التي حدثت على مستوى المؤسسة العسكرية بسبب ما

[1] مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي، 2016 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات)،ص 48.

حدث من هجمات إرهابية في جنوب الصحراء تيقنتورين ونجاح الجيش في التصدي لذلك واغتنام الإعلام الوطني والعسكري في تبجيل هذه البطولات،[1]ليزداد إرتفاعها في سنة 2014 و هذا راجع للإصلاحات العسكرية التي تزامنت والرئاسيات وإعلان قائد الأركان تنحي الجيش من الحياة السياسية مما ادى الى زيادة ثقة المواطنين في الجيش.[2]

ثانيا :الثقة في الحكومة و المجالس التمثيلية

اما بالنسبة للمؤشر الثاني هو الذي يقيس مدى ثقة المستجيبين في الحكومة و كذلك في المجالس التمثيلية في الجزائر على مدى خمس سنوات 2016/2015/2014/2013/2012/2011.

بالنسبة لسنة 2011:

1. ثقة المستجيبين بالحكومة الجزائرية

فنجد ان اتجاهات الرأي العام بحسب ثقة المستجيبين بحكومة الجزائر نلخصها كما يلي:

إن نسبة 48% يثقون في الحكومة الجزائرية حسب استطلاع الرأي الذي تم إجرائه و ان نسبة 57% لا يثقون في الحكومة الجزائرية .[1]

2. ثقة المستجيبين بالمجالس التمثيلية في الجزائر

أما بالنسبة لاتجاهات الرأي العام بحسب ثقة المستجيبين بمجالسهم التمثيلية في الجزائر هي كما يلي:

---

[1]،صراع السلطة ينتقل اليها ماذا يحدث في مؤسسة الجيش بالجزائر،عبد القادر بن مسعود https://www.sasapost.com/a-power-struggle-in-algeria

[2] الجيش الجزائري في قلب الحملة الإنتخابية،2017/11/01 https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/10/31

[1]مشروع قياس الرأي العام العربي: **المؤشر العربي2011**، ص48.

نلاحظ ان الجزائريون لا يثقون في المجالس التمثيلية حيث أن نسبة 24% هم من يثقون في المجالس التمثيلية و نسبة 76% لا يثقون في المجالس التمثيلية [2]

اما بالنسبة لنتائج 2013/2012 فهي موضحة كما يلي :

1. ثقة المستجيبين في الحكومة الجزائرية

نجد أن هناك عدم ثقة بالنسبة للجزائريين في حكومات بلدهم و يظهر ذلك ان نسبة 34% هم من يثقون في الحكومة الجزائرية و نسبة 66% لا يثقون في الحكومة الجزائرية.[3]

ثانيا ثقة المستجيبين في مجالسهم التمثيلية

ان الجزائريين لا يثقون في المجالس التمثيلية حيث ان نسبة 33 % تثق في المجالس التمثيلية 67 % لا تثق في المجالس التمثيلية [4]

اما بالنسبة لنتائج 2014 فهي موضحة كما يلي :

اولا مدى ثقة المستجيبين بحكومة الجزائر

نلاحظ انه في سنة 2014 قد زادت نسبة ثقة الجزائريين في حكومتهم و يظهر ذلك ان نسبة 63% يثقون في الحكومة فهي عالية مقارنة بالسنوات السابقة،و 37% لا تثق في الحكومة الجزائرية .[1]

ثانيا مدى ثقة المستجيبين في مجالسهم التمثيلية

نلاحظ أن نسبة 31%هي من تثق في المجالس التمثيلية و 69%هي لا تثق الحكومة الجزائرية.[2]

---

[2]نفس المرجع ، ص 49.

[3]مشروع قياس الرأي العام العربي:**المؤشر العربي 2012/ 2013**، ص39.

[4]نفس المرجع السابق،ص 40.

[1]مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2014**، ص50.

[2]نفس المرجع السابق، ص50.

اما بالنسبة لنتائج 2015:

اولا مدى ثقة المستجيبين في الحكومة الجزائرية

نلاحظ ان نسبة الجزائريين الذين يثقون في الحكومة في سنة 2015 قد زادت و وصلت إلى نسبة 51% من الذين يثقون في الحكومة و 49 % لا يثقون في الحكومة الجزائرية .[3]

ثانيا مدى ثقة المستجيبين في المجالس التمثيلية

نلاحظ أن نسبة 41% يثقون في المجالس التمثيلية و 59% لا يثقون في المجالس التمثيلية.و هي مقارنة بسنة 2014 نجد انها قد ارتفعت .[4]

أما بالنسبة لنتائج 2016:

اولا مدى ثقة المستجيبين في الحكومة الجزائرية

نلاحظ ان نسبة 46% يثقون في الحكومة و 54 %لا يثقون في الحكومة الجزائرية

أما بالنسبة الى نتائج قياس مدى ثقة المستجيبين للمجالس التمثيلية

و منه نجد ان خلال سنة 2016 نسبة 20% يثقون في المجالس التمثيلية و 80 %لا يثقون في المجالس التمثيلية .[5]

و عند مقارنة مستويات الثقة بالنسبة للمواطنين في الحكومة الجزائرية في استطلاع 2016 و مقارنتها باستطلاع 2011،2012،2013،2014،2015 نجد أن مستوى الثقة قد

انخفض في السنوات الخمس و يوضح المنحنى البياني ذلك:[1]

---

[3] مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2015**، ص 62.

[4] نفس المرجع، ص 66.

[5] مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2016** ، ص 68.

[1] مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2016**، ص67.

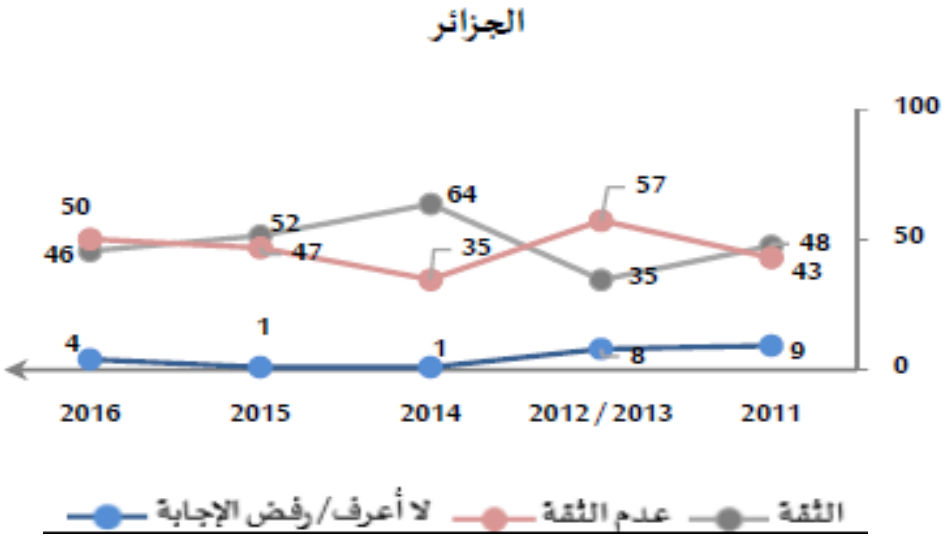

مدى ثقة المستجيبين في الحكومة الجزائرية**الشكل (1-2)**

المصدر:مشروع قياس الرأي العام العربي، المؤشر العربي 2016 ص 67.

إن نسبة الذين يثقون في الحكومة الجزائرية في إستطلاع 2011 هي تقدر بـ 48% وهي نسبة منخفضة و هذا راجع الى الثورات التى حدثت في الدول العربية، وكذا انتفاض الجبهة الاجتماعية على سياسات الحكومة وارتفاع الأسعار مما اثرت على علاقة المواطنين بالحكومة الجزائرية،[2] و ليزداد انخفاضها في سنة 2013/2012 نتيجة لتأزم الاوضاع السياسية المتعلقة بمرض الرئيس و انتخابه لعهدة اخرى،[3] و لترتفع في سنة 2014 و يرجع تفسير هذا الإرتفاع الى الإصلاحات التى قامت بها الحكومة الجزائرية، ثم لتعاود الإنخفاض في

[2] **تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي: دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات** http://www.beirutme.com

[3] عبد العزيز بوتفليقة https://ar.wikipedia.org/wiki/

انخفاضها في سنة 2015و 2016 وهذا راجع لتداعيات الأزمة النفطية على البرامج الحكومية وسياسة التقشف.[4]

اما بالنسبة للثقة في المجالس التمثيلية في الجزائر لسنة 2016 و مقارنتها بالسنوات التالية 2011،2012،2013،2014،2015 فنجد ان المنحنى البياني يوضح مدى ثقة المستجيبين الجزائريين في المجالس التمثيلية خلال ست سنوات :

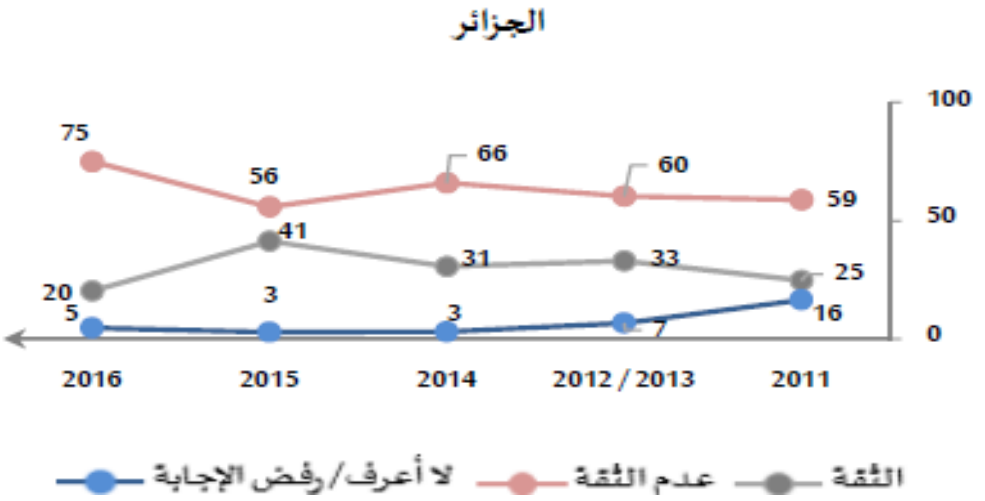

مدى ثقة المستجيبين الجزائريين في المجالس التمثيلية **الشكل (1- 3)**

المصدر:مشروع قياس الرأي العام العربي المؤشر العربي 2016 ص 71.

نلاحظ ان نسبة الذين يثقون في البرلمان في سنة 2011 هي 25% ، وفي سنة 2013/2012 هي 33%و هي ارتفعت بسبب الانتخابات التشريعية وتأثير الحملة الانتخابية على جمهور الناخبين وكذا الإصلاح و القوانين العضوية للأحزاب السياسية والانتخابات والمرأة،[1] و في سنة 2014 هي 31% و هي عموما كلها

---

[4] الجزائر http://pubdocs.worldbank.org

[1] إصلاح قانون الأحزاب السياسيةالجزائري،18/04/ 2016
http://www.bouhania.com

نسب منخفضة و هذا راجع عدم ثقة المواطنين في هذه المجالس التمثيلية و اعتبارها انها لا تمثلهم، و في سنة 2015 ارتفعت قليلا لتصل إلى 41%و هذا راجع إلى وعود رئيس الجمهورية في إصلاح مؤسسات الدولة وخاصة المجالس التمثيلية كإعطاء حق للمعارضة و إصلاح البرلمان وإعطائه صلاحيات تشريعية أكثر وبداية مشاورات حول إصلاح الدستور الذي كان الكثير يأمل بالجديد حول الفصل بين السلطات لتنخفض مرة أخرى في 2016 إلى 20%و هذا راجع الى ما حمله دستور 2016 من تزكية اكبر للسلطة الرئاسية على حساب السلطة التشريعية وهنا المواطن أصبح يرى في هذه المجالس خالية من أي دور بارز في الحياة السياسية.[1]

المطلب الثاني:أداء المجالس التمثيلية

و يتضمن هذا المطلب ثلاث مؤشرات، المؤشر الأول هو تقييم المستجيبون لأداء المجالس التمثيلية و واجبها في الرقابة و المؤشر الثاني هو عبارة عن إشكالية طرحت و هي هل المجالس التمثيلية في الجزائر تعبر عن مشكلات المواطنين، و المؤشر الثالث هو تقييم المستجيبون لأداء المجالس التمثيلية بما يضمن مراعاة مصالح مختلف الفئات.

بالنسبة لسنة 2011:

نجد بها مؤشرين لمعرفة أداء المجالس التمثيلية

إن للمجالس التمثيلية دور فعال في التعبير عن آراء مختلف الفئات المجتمعية أما بالنسبة لدور المجالس التمثيلية في الجزائر تطرح العديد من الإشكالات وأهمها هل هي بالفعل جاءت لتعبر عن مختلف الاتجاهات المجتمعية أم أن تواجدها هو شكلي و فقط إذن من خلال هذه الدراسة يتضح لنا ذلك.

---

[1] القانون الدستوري الجزائري،عمار عباس،جامعة معسكر، http://ammarabbes.blogspot.com 16/04/12

اولا تقييم المستجيبون لأداء المجالس التمثيلية في الجزائر و واجبها في الرقابة على الحكومة

نلاحظ ان نسبة 33% يرون انها تقوم بدورها و 67 %تعارض بأن تكون هذه المجالس التمثيلية تقوم بدورها و واجبها في الرقابة .[2]

ثانيا هل المجالس التمثيلية في الجزائر تعبر عن مشكلات المواطنين.[3]

تظهر النتائج ان نسبة 39% هم يرون ان هذه المجالس التمثيلية تعبر عن مشكلات المواطنين و 61 %تعارض ان تكون لهذه المجالس التمثيلية دور في التعبير عن مشكلات المواطنين .

بالنسبة لسنة 2013/2012:

وهي تتضمن ثلاثة مؤشرات و هي كما يلي :

اولا أداء المجالس من حيث قيامها بدورها في الرقابة على الحكومة

ومنه نلاحظ ان نسبة 28% مع المجالس التمثيلية في أداء دورها الرقابي و 72% هي تعارض ان يكون لهذه المجالس دور رقابي على الحكومة .[1]

ثانيا اداء المجالس من حيث قيامها بدورها في الرقابة على الإنفاق العام

نلاحظ أن 24 % هم مع المجالس التمثيلية في أداء دورها الرقابي على الإنفاق العام و 76 %هم يعارضون ان يكون لهذه المجالس دور رقابي على الإنفاق العام .

ثالثا تقييم المستجيبون لأداء المجالس التمثيلية بما يضمن مراعاة مصالح مختلف الفئات

حيث نجد ان نسبة 22% هم مع أداء البرلمان لتمثيله لمصالح كافة الفئات و 78%يعارضون أن يكون لهذه المجالس أداء يضمن مراعاة مصالح كافة الفئات .

---

[2] مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2011**، ص 50.

[3] نفس المرجع، ص51.

[1] مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2013/2012**(الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات)، ص 45.

ومنه نجد ان هذه المجالس لا تمثل كافة أطياف المجتمع.[2]

بالنسبة لسنة 2014 أداء المجالس التمثيلية :

اولا تقييم المستجيبون لأداء المجالس التمثيلية في واجبها بالرقابة على الحكومة

و يظهر ان نسبة 29 % هي مع أداء المجالس التمثيلية لدورها الرقابي و 71% هي تعارض أداء هذه المجالس لواجبها الرقابي على الحكومة .[3]

ثانيا تقييم المستجيبون لأداء المجالس التمثيلية في الرقابة على الإنفاق العام

نلاحظ أن نسبة 25 % هم الذين يوافقون على ان هناك رقابة من طرف المجالس التمثيلية على الإنفاق العام و 75 %يعارضون ان يكون لهذه المجالس التمثيلية دور في الرقابة على الإنفاق العام .[4]

ثالثا تقييم المستجيبون لأداء المجالس بما يضمن مراعاة مصالح مختلف الفئات

نلاحظ ان نسبة 26% هم يوفقون ان البرلمان يمثل مختلف الفئات و 74%يعارضون ان يكون ادائها يضمن مراعاة مصالح كل الفئات .[1]

بالنسبة لسنة 2015:

اولا أداء المجالس التمثيلية من ناحية القيام بدورها في الرقابة على أعمال الحكومة

نلاحظ أن نسبة 37% يوافقون بشدة على أن المجالس التشريعية تؤدي مهامها في الرقابة على الحكومة و أن نسبة 63 %يعارضون ان تكون هناك رقابة من طرف هذه المجالس على أعمال الحكومة .[2]

ثانيا أداء المجالس من ناحية قيامها بدورها في الرقابة على الإنفاق العام

---

[2]نفس المرجع السابق ، ص 46، 47.

[3]مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2014**(الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات)،ص 59.

[4]نفس المرجع ، ص 61.

[1]نفسه ، ص 63.

[2]مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2015**، ص 72.

تقييم المستجيبون لأداء المجالس التمثيلية في دورها في الرقابة على الإنفاق العام و نلاحظ أن نسبة 37 % هم يؤكدون على دور المجالس التمثيلية بالرقابة على الإنفاق العام اي يوافقون بشدة و 63 %يعارضون بأن يكون لهذه المجالس دور في الرقابة على الإنفاق العام .[3]

ثالثا تقييم أداء المجالس بما يضمن مراعاة مصالح فئات المجتمع المختلفة

نلاحظ ان نسبة 39%هم يؤكدون أن أداء هذه المجالس يضمن مراعاة مصالح مختلف فئات المجتمع و 61%هم يعارضون ان يكون ادائه يضمن مراعاة مختلف الفئات .[4]

بالنسبة لسنة 2016 أداء المجالس التمثيلية و مقارنتها بالسنوات السابقة:

اولا أداء المجالس التمثيلية و دورها في الرقابة على أعمال الحكومة الجزائرية

نلاحظ ان نسبة 36 % يوافقون بشدة على الدور الرقابي لأعمال الحكومة اي أن المجالس التمثيلية تقوم بدورها و بشكل فعال و 64 %يعارضون بأن تكون هناك رقابة على أعمال الحكومة .[5]

تقييم الرأي العام في استطلاع 2016 لأداء المجلس التمثيلي في الجزائر و واجبه في الرقابة على أعمال الحكومة و مقارنته بنتائج استطلاع 2015/2014/2013/2012.

[3]نفس المرجع السابق ، ص 75.

[4]نفس المرجع السابق ، ص 77.

[5]مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2016**، ص76.

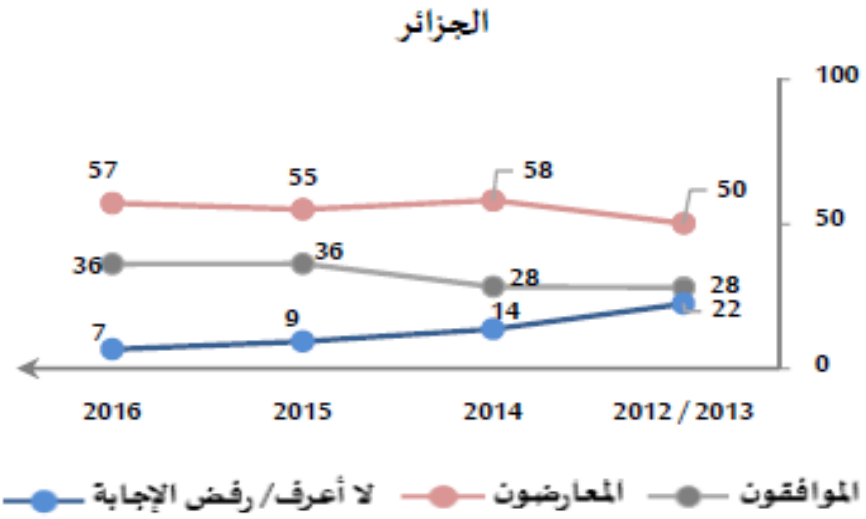

أداء المجلس التمثيلي في الجزائر و واجبه في الرقابة على اعمال الحكومة

الشكل(1 – 4)

المصدر:مشروع قياس الرأي العام العربي المؤشر العربي 2016 ص 78.

نلاحظ أن نسبة 28% في سنة 2013/2012 هم مع أداء البرلمان لدوره في الرقابة على أعمال الحكومة من خلال الأسئلة الشفوية و الكتابية و التصويت على برنامج الحكومة و هناك تعريف وجيه للرقابة البرلمانية قدمه الدكتور" إيهاب زكي سلام" بقوله"هي سلطة تقصي الحقائق عن أعمال السلطة التنفيذية للكشف عن عدم التنفيذ السليم للقواعد العامة في الدولة،وتقديم المسؤول عن ذلك للمساءلة سواء كانت الحكومة بأسرها أو أحد الوزراء.[1]و في سنة 2014 كانت النسبة هي 28% و في سنة 2015 و 2016 كانت نسبة ثابتة و هي 36%، أما بالنسبة للمعارضة التي تشكل النسبة الأكبر في الجزائر و هذا راجع إلى محدودية الرقابة البرلمانية و هذا ما كرسه دستور 2016 بزيادة صلاحيات السلطة التنفيذية.[2]

[1] **نقادي حفيظ ،وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية،2014/01/16** 2018/03/23
https://revues.univ-ouargla.dz

[2] نفس المرجع.

ثانيا :تقييم المستجيبين لأداء المجالس التشريعية في الرقابة على الإنفاق العام

نلاحظ ان نسبة 34 % يوافقون على أن هناك رقابة من طرف المجالس التمثيلية على الإنفاق العام و ان نسبة 66 %يعارضون و يؤكدون انه لا توجد رقابة على الإنفاق العام.[3]

أما بالنسبة لتقييم الرأي العام في استطلاع 2016 لأداء المجلس التمثيلي في الجزائر و

واجبه في الرقابة على الإنفاق العام و مقارنته بنتائج استطلاع 2015/2014/2013/2012/.

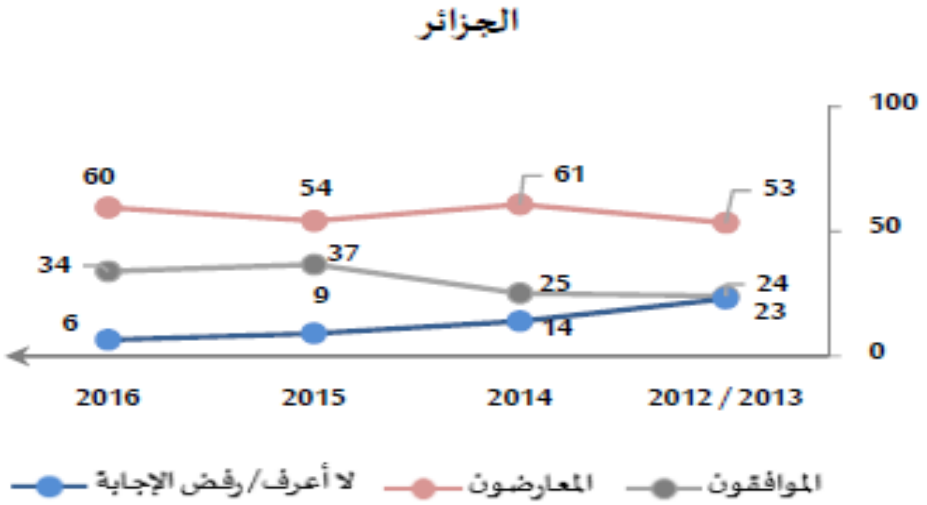

أداء المجلس التمثيلي في الجزائر و واجبه في الرقابة على الإنفاق العام الشكل (1-5)

المصدر:مشروع قياس الرأي العام العربي المؤشر العربي 2016 ص 81.

نلاحظ ان نسبة 24% في سنة 2013/2012 هم من الموافقون على دور المجالس التشريعية في الرقابة على الإنفاق العام، في سنة 2014 كانت النسبة

[3] مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2016**، ص79.

هي 25% ، اما في سنة 2015 وصلت الى 37%، و نلاحظ ان نسبة المعارضة هي الأكبر و هذا راجع

محدودية الرقابة الممنوحة للسلطة التشريعية مثلا الأوامر الرئاسية تمنح للأوامر مكانة هامة في السلم التشريعي،حيث لا يحق لأعضاء البرلمان مناقشتها ولا إجراء تعديل بشأنها وبهذا تبقى الرقابة البرلمانية على هذه الأوامر بدون معنى أي رقابة البرلمان بدون معنى.[1]

ثالثا : تقييم المستجيبين لأداء المجالس التشريعية في مراعاة مصالح المجتمع المختلفة

نلاحظ أن نسبة الذين يوافقون بشدة على أن هناك دور للمجالس التمثيلية في مراعاة مصالح مختلف الفئات هم يشكلون نسبة 37% و 63%يعارضون بأن يكون لهذه المجالس مراعاة لمصالح مختلف الفئات.[2]

أما بالنسبة لتقييم الرأي العام في استطلاع 2016 لأداء المجلس التمثيلي في الجزائر و هل هو جاء لمراعاة مصالح المجتمع المختلفة و مقارنته بنتائج استطلاع 2015/2014/2013/2012.

[1] ميمونة سعاد،**الأوامر الصادرة عن رئيس الجمهورية و رقابتها في ظل الدستور الجزائري**،رساله لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون العام ،2016/2015، ص 206/205.

[2] مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2016**،.ص82.

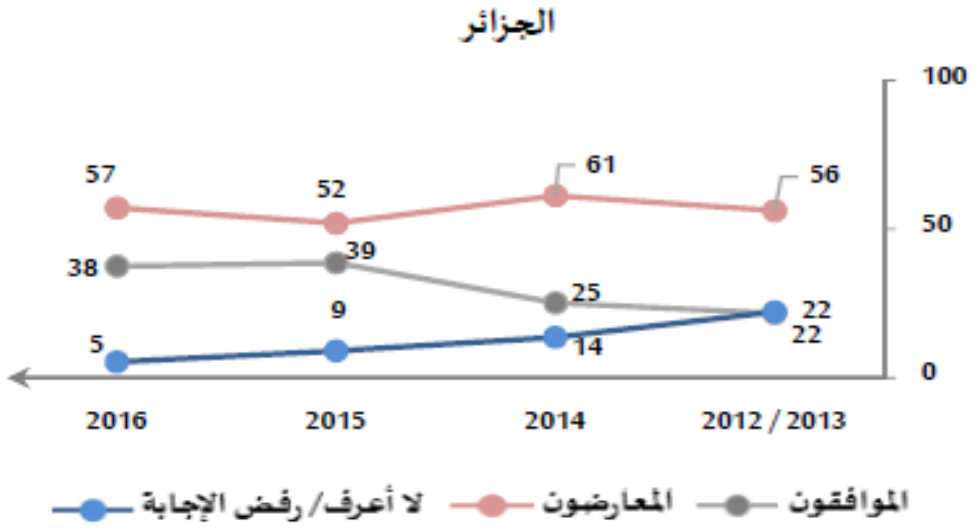

أداء المجلس التمثيلي في الجزائر و هل هو جاء لمراعاة مصالح المجتمع المختلفة

الشكل **(1-6)**

المصدر:مشروع قياس الرأي العام العربي المؤشر العربي 2016 ص 84.

في سنة 2013/2012 كانت نسبة استطلاع الرأي هي 22% الذين صوتوا لصالح اداء المجلس التمثيلي و انه جاء لمراعاة مصالح المجتمع و هي نسبة منخفضة و هذا راجع الى الأوضاع السياسية في البلاد و اصابة رئيس الجمهورية بأزمة صحية مما ادى الى فتأزم في الأوضاع السياسية[1]، اما في سنة 2016 فقد عرفت ارتفاعا طفيفا و هذا راجع الى التعديل الذي قامت به البلاد و الإصلاحات[2].

[1] غانم يزبك،2016/04/28داليا http://carnegie-mec.org

[2] نفيسة،مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية،بختي https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35037

المطلب الثالث:أداء الحكومات

سيتم في هذا المطلب التركيز على تحليل أداء الحكومات ببلادنا من خلال تناول تقييم أداءها وذلك حسب مؤشر تقييم السياسة الخارجية للجزائر و السياسة الاقتصادية الداخلية للجزائر، وهذا حسب تقارير المؤشر العربي.

بالنسبة لسنة 2011

أولا: تقييم أداء الحكومات من خلال تقييم السياسة الخارجية للجزائر

سئل المستجيبون إذا ما كانت سياسة الجزائر الخارجية تعبر عن آراء المواطنين فوجد من خلال استطلاع الرأي أن نسبة 25 %يؤكدون أن السياسات الخارجية هي تعبر عن آراء المواطنين، و 75% هي لا تعبر إطلاقا عن آراء المواطنين.

ثانيا :تقييم أداء الحكومات من خلال تقييم السياسات الاقتصادية الداخلية للجزائر

نلاحظ أن نسبة 20 % يؤكدون أن سياسات الاقتصاد الداخلي هي تعبر عن آراء المواطنين، و 80% لا تعبر إطلاقا عن آراء المواطنين.[1]

اما بالنسبة لسنة 2013/2012:

أولا: يتم تقييم أداء الحكومة الجزائرية من خلال تقييم السياسة الخارجية

نلاحظ أن نسبة 26 % يؤكدون أن السياسات الخارجية هي تعبر عن آراء المواطنين، و 74%هي لا تعبر إطلاقا عن آراء المواطنين .

ثانيا: تقييم السياسات الاقتصادية في الجزائر

نلاحظ أن نسبة 22 % يؤكدون أن سياسات الاقتصاد الداخلي لهي تعبر عن آراء المواطنين، و 78% هي لا تعبر إطلاقا عن آراء المواطنين.[2]

أما بالنسبة لسنة 2014:

أولا: يتم تقييم أداء الحكومة الجزائرية من خلال تقييم السياسة الخارجية

نلاحظ أن نسبة 42 % يؤكدون أن السياسات الخارجية هي تعبر عن آراء المواطنين، و 58% هي لا تعبر إطلاقا عن آراء المواطنين .

---

[1]مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2011**، ص 52، 53.

[2]مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2013/2012**، ص 50، 52.

ثانيا: يتم تقييم أداء الحكومة الجزائرية من خلال تقييم السياسة الداخلية للاقتصاد الجزائري

نلاحظ أن نسبة 36% يؤكدون أن سياسات الاقتصاد الداخلي هي تعبر عن آراء المواطنين، و 64 % هي لا تعبر إطلاقا عن آراء المواطنين.[1]

بالنسبة لسنة 2015:

أولا: أداء الحكومة الجزائرية من خلال تقييم السياسة الخارجية

نلاحظ أن نسبة 37% يؤكدون أن السياسات الخارجية هي تعبر عن آراء المواطنين، و 63 % هي لا تعبر إطلاقا عن آراء المواطنين .

ثانيا: أداء الحكومة الجزائرية من خلال تقييم السياسة الداخلية لإقتصادها

نلاحظ أن نسبة 37 % يؤكدون أن سياسات الاقتصاد الداخلي هي تعبر عن آراء المواطنين، و 63% هي لا تعبر إطلاقا عن آراء المواطنين.[2]

بالنسبة لسنة 2016:

أولا: أداء الحكومة الجزائرية من خلال تقييم السياسة الخارجية

نلاحظ أن نسبة 49 % يؤكدون أن السياسات الخارجية هي تعبر عن آراء المواطنين، و 51 % هي لا تعبر إطلاقا عن آراء المواطنين .

ثانيا: أداء الحكومة الجزائرية من خلال تقييم السياسة الداخلية للاقتصاد الجزائري

نلاحظ أن نسبة 24% يؤكدون أن سياسات الاقتصاد الداخلي هي تعبر عن آراء المواطنين، و 76% هي لا تعبر إطلاقا عن آراء المواطنين.[3]

أما بالنسبة لعملية مقارنة السياسة الخارجية لسنة 2016 و مقارنتها بالسنوات الأخرى 2015،2014،1013،2012،2011.

اتجاهات المستجيبين الذين قالوا أن سياسات الجزائر الخارجية تعبر عن آراء المواطنين وأولئك الذين أفادوا أنها لا تعبر عن آراء المواطنين في استطلاع 2016

---

[1] مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2014**، ص 69، 71.

[2] مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2015**، ص 85، 89.

[3] مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2016**، ص 92، 95.

و مقارنتها بالسنوات 2015،2014،2013،2012.

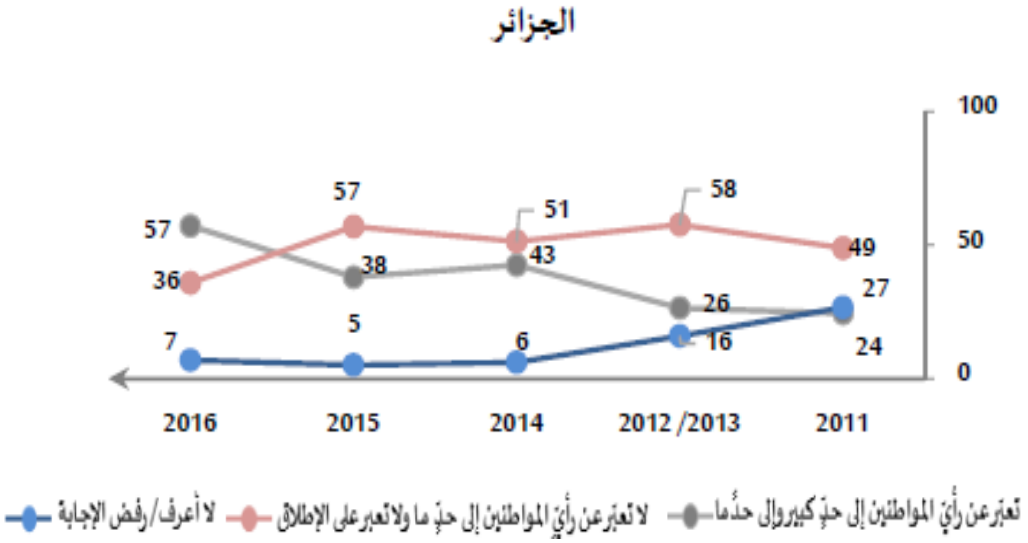

اتجاهات المستجيبين الذين قالوا أن سياسات الجزائر الخارجية تعبر عن آراء المواطنين **الشكل (1-7)**

المصدر: قياس الرأي العام العربي المؤشر العربي 2016 المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ص 94.

إن ما يمكن ملاحظته أن نسبة عدم الرضا على سياسات الجزائر الخارجية هي الأعلى وهي متقاربة منذ سنة 2011 إلى غاية 2015، فقد يرجع ارتفاعه في سنة 2011 إلى رد فعل صناع القرار الخارجي اتجاه الحراك العربي الذي كان محايدا، وهذا أثار ردود فعل سلبية من طرف الرأي العام ألداخلي استمر بشكل مرتفع أكثر لغاية 2015،[1] لينخفض في سنة 2016 وهذا راجع لتفاعل السياسة الخارجية مع القضايا العربية والدولية.[2]

---

1 تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي: دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات http://www.beirutme.com مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط،25 مارس 2015.

2رابح زغوني ،أزمة السياسة الخارجية https://siyasatarabiya.dohainstitute.org

:وحسابات المصالح: دراسة حالة "الربيع العربي"،

بالنسبة لعملية مقارنة السياسة الداخلية للاقتصاد الجزائري لسنة 2016 و مقارنتها بـ 2012،2013،2014،2015.

اتجاهات المستجيبين الذين قالوا ان سياسات الجزائر للاقتصاد الداخلي تعبر عن آراء المواطنين و اولئك الذين افادوا انها لا تعبر عن آراء المواطنين في استطلاع 2016

و مقارنتها بالسنوات 2012،2013،2014،2015.

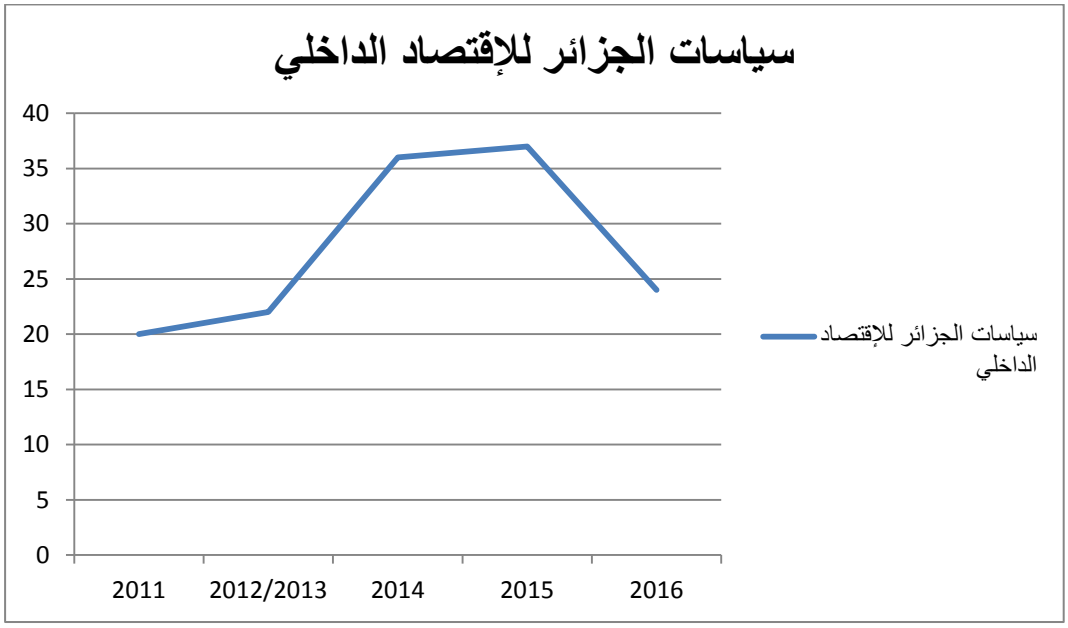

اتجاهات المستجيبين الذين قالوا أن سياسات الجزائر للاقتصاد الداخلي تعبر عن آراء المواطنين الشكل (1 –8)

المصدر: من إنجاز الباحثة بالإعتماد على التقارير السابقة

بالنسبة لسياسات الاقتصاد الداخلي التي تعبر عن أراء المواطنين فهي عرفت ارتفاعا في سنتي 2013/2012 و يرجع سبب هذا الارتفاع إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي 2014/2010،[1] و في سنة 2014 و 2015 عرف استطلاع الرأي ثبات بالنسبة لسياسات الاقتصاد الداخلي و هذا بسبب الأزمة الاقتصادية و تفشي

1خاطر طارق و أخرون دور برامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2014/2001)في تحقيق إقلاع و تنويع الإقتصاد الجزائري، https://www.researchgate.net

مظاهر الفساد بشكل كبير مع برامج الإنعاش الاقتصادي[1] ، و في سنة 2016 انخفضت نسبة استطلاع الرأي بسبب الأزمة النفطية و انهيار اسعار النفط.

المبحث الثاني: تحليل الأداء الديمقراطي

لقد تم اختيار مجموعة من المؤشرات التي يتم على أساسها تحليل الأداء الديمقراطي و من بين هذه المؤشرات(حسب تقارير مقياس الديمقراطية العربي) لدينا سيادة القانون و كذلك احترام الحقوق و الحريات و المساواة و العدالة الاجتماعية و نفصل هذه المؤشرات في هذه المطالب.

المطلب الأول:سيادة القانون

بالنسبة 2012:لقد أعطيا لهذا المؤشر 794 نقطة في سنة 2012 من 1000 نقطة تعطى لكل مؤشر و بذالك تحرز الجزائر تقدما أكثر من القراءة السابقة فقد انتقلت من المرتبة السابعة إلى المرتبة الثالثة

و جملة المؤشرات التي جاءت لتقيس مدى سيادة القانون في النظام السياسي هي سبعة مؤشرات و هي تتمثل فيما يلي :

المؤشر الأول: هو استقلال القضاء و خاصة مدى قدرة أو عدم قدرة السلطة التنفيذية على تعيين أو عزل القضاة و الذي أعطيا له 1000 نقطة في سنة 2012 أي العلامة الكاملة[1]

المؤشر الثاني: تشريع الحق في محاكمة عادلة أي وجود ضمانات دستورية لحق المواطن في محاكمة عادلة بافتراض البراءة حتى تثبت الإدانة و الذي أعطيا له 1000 نقطة في سنة 2012.

المؤشر الثالث: هو مقاضاة الجهات الإدارية بمعنى عدد الحالات إلى تم عرضها على المحكمة العليا أو ما يعادلها و قد اخذ هذا المؤشر 1000 نقطة في سنة 2012

[1]حليمي حكيمة، ريوع النفط: بين لعنة الموارد، الفساد الإقتصادي و تداعيات الأزمة الحالية، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، العدد الخامس، جوان 2017.

[1]مبادرة الإصلاح العربي ، **حالة الإصلاح في العالم العربي2014**، مقياس الديمقراطية العربي،،ص 65 – 74

المؤشر الرابع: هو الاعتقال التعسفي بمعنى عدد المعتقلين الذين تم اعتقالهم بدون محاكمة و قد اخذ هذا المؤشر 880 نقطة في سنة 2012.

المؤشر الخامس: هو محاكم امن الدولة الذي يتعلق عدد الحالات التي تم فيها محاكمة مدنيين في محاكم أمن الدولة أو محاكم عسكرية أو ما يشبهها و الذي أعطيا له 1000 نقطة العلامة كاملة في سنة 2012

المؤشر السادس: هو قدرة منظمات حقوق الإنسان على العمل أي وجود منظمات حقوق الإنسان المحلية و الدولية و قدرتها على العمل بحرية في 2012 أعطيا لهذا المؤشر 300 نقطة

المؤشر السابع: هو الأمن الشخصي و هو يتعلق باعتقادات الجمهور حول مدى فرض النظام و القانون و ضمان الأمن و السلامة للفرد و العائلة و لقد أعطي لهذا المؤشر 376 نقطة في سنة 2012 وهي ارتفعت مقارنة بالسنوات الماضية بالنسبة لسنة 2015:

فنجد أن مقياس سيادة القانون أعطيا له 760 نقطة في الجزائر و هو بذلك انخفض مقارنة بسنة 2012 و يرجع هذا لانخفاض مؤشراته و هي سبعة مؤشرات:

المؤشر الأول:هو استقلال القضاء فقد أخذ 1000 نقطة.[1]

المؤشر الثاني: تشريع الحق في محاكمة عادلة فقد أخذ 1000 نقطة في سنة 2015

المؤشر الثالث: هو مقاضاة الجهات الإدارية و قد اخذ هذا المؤشر 500 نقطة و هو انخفض مقارنة بسنة 2012.

المؤشر الرابع: هو الاعتقال التعسفي و اخذ هذا المؤشر 900 نقطة و هو ارتفع ب 20 نقطة مقارنة بسنة 2012.

المؤشر الخامس: محاكمات غير مدنية للمدنيين و قد اخذ هذا المؤشر 1000 نقطة.

---

[1] مبادرة الإصلاح العربي ،**حالة الإصلاح في العالم العربي 2017**، مقياس الديمقراطية العربي،،ص 67 – 73 .

المؤشر السادس: قدرة منظمات حقوق الإنسان على العمل و قد اخذ هذا المؤشر 300 نقطة.

المؤشر السابع: هو الأمن الشخصي و قد أخذ هذا المؤشر 619 نقطة و هو ارتفع مقارنة بسنة 2012.

نستنتج انه في تحليل الأداء الديمقراطي من خلال المؤشرات التي ذكرت آنفا تبين أن النصوص القانونية و الهياكل التنفيذية لهذه النصوص هي موجودة أي انه هناك أداء ديمقراطي الذي من خلاله يتم تحقيق الحوكمة الرشيدة ، أما من حيث الممارسة فهي تغيب العديد من المؤشرات الأساسية اللازمة لذلك مما اثر على قيام حوكمة رشيدة حيث تراجعت الجزائر في علامتها الإجمالية مقارنة بالسنوات السابقة، و هذا راجع لتراجع علامات المؤشرات بسبب الأوضاع السياسية التي عرفتها البلاد.

المطلب الثاني:احترام الحقوق و الحريات

وهي تهتم بالعديد من المواضيع التي لها علاقة بقضايا الترخيص لأحزاب جديدة و ظهور مواقف مختلفة لأحزاب للمعارضة و تقييم المجتمعات لحرية الصحافة و نبرزها في المؤشرات التالية:

بالنسبة لسنة 2012:

يوجد بها 12 مؤشر و هي تتمثل فيما يلي:

المؤشر الأول: هو تشريع حرية الأحزاب بمعنى وجود ضمانات دستورية أو قانونية لحرية تشكيل الأحزاب السياسية أخذت الجزائر 1000 نقطة.[1]

المؤشر الثاني: هو تشريع حق التجمع بمعنى وجود ضمانات دستورية أو قانونية بحق المواطن في التجمع و التظاهر السلمي و قد اخذ هذا المؤشر 1000 نقطة.

المؤشر الثالث: هو تشريع منع التعذيب بمعنى وجود ضمانات دستورية أو قانونية تمنع التعذيب و قد اخذ هذا المؤشر 1000 نقطة.

المؤشر الرابع: هو تشريع حرية الإعلام بمعنى وجود ضمانات دستورية أو قانونية تسمح للمواطن و المجموعات و الأحزاب السياسية إن تمتلك وسائل إعلام كالجرائد

[1] مبادرة الإصلاح العربي ،**حالة الإصلاح في العالم العربي 2014**، مقياس الديمقراطية العربي،،ص 63 – 70 .

و المجلات و محطات الراديو و الأخبار و مواقع الانترنت و دور النشر و غيرها بدون وجود شروط سياسية أو مالية أو بيروقراطية مستحيلة أو شديدة الصعوبة و قد اخذ هذا المؤشر 1000 نقطة.

المؤشر الخامس: إساءة معاملة المعتقلين بمعنى عدد حالات التعذيب أو الوفاة للمعتقلين أو الاختفاء القسري و قد اخذ هذا المؤشر 0 نقطة مع الإشارة أن عدد حالات الاختفاء القسري في الجزائر هي امتداد لحالات الاختفاء القسري للسنوات السابقة.

المؤشر السادس: هو إعاقة النشاط الحزبي تمكين أو إعاقة العمل الحزبي مثل ترخيص أو عدم ترخيص أحزاب جديدة ،أو حظر أحزاب أو اعتقال قادة سياسيين لدوافع سياسية و قد اخذ هذا المؤشر 1000 نقطة.[1]

المؤشر السابع: هو تنظيم الاجتماعات و التظاهرات بمعنى حالات قمع التظاهرات الاحتجاجية أي المظاهرات و المسيرات و الاجتماعات العامة و قد اخذ هذا المؤشر 0 نقطة المؤشر الثامن: هو تدخل الأجهزة الأمنية بمعنى شهادة من الأجهزة الأمنية بعدم ممانعتها لقيام الشخص بالعمل و قد اخذ هذا المؤشر 822 نقطة .

المؤشر التاسع: هو مواقف المعارضة في الصحافة المحلية بمعنى اعتقاد المواطنين بقيام السلطات بحجب الأخبار و وجود تعتيم على نشاطات و مواقف المعارضة في الصحف اليومية و قد اخذ هذا المؤشر 676 نقطة.

المؤشر العاشر: هو القدرة على انتقاد السلطة بدون خوف بمعنى اعتقادات الجمهور حول قدرة المواطن على انتقاد الحكومة و القادة بدون خوف 677 نقطة .

المؤشر الحادي عشر: هو الرقابة على المطبوعات و مواقع الانترنت قدرة المواطن على الإطلاع على المطبوعات الأجنبية و على مواقع الإنترنت و عدد الجرائد و المجلات و الكتب و مواقع الانترنت المحظورة في البلاد و قد اخذ هذا المؤشر 188 نقطة .

---

[1] نفس المرجع، ص 70 – 72.

المؤشر الثاني عشر: تنظيم نشاطات الاحتجاج عدد المظاهرات التي تم تنظيمها من قبل الأفراد و النقابات العمالية و المهنية و الأحزاب السياسية و مجموعات حقوق الإنسان و قد اخذ هذا المؤشر 1000 نقطة .

أما بالنسبة لسنة 2015:

فيوجد بها 15 مؤشرا و هي كما يلي:

المؤشر الأول: هو تشريع حرية الأحزاب بمعنى وجود ضمانات دستورية أو قانونية لحرية تشكيل الأحزاب السياسية أخذت الجزائر 1000 نقطة.

المؤشر الثاني: هو تشريع حق التجمع بمعنى وجود ضمانات دستورية أو قانونية بحق المواطن في التجمع و التظاهر السلمي و قد اخذ هذا المؤشر 1000 نقطة.[1]

المؤشر الثالث: هو تشريع منع التعذيب بمعنى وجود ضمانات دستورية أو قانونية تمنع التعذيب و قد اخذ هذا المؤشر 1000 نقطة.

المؤشر الرابع: هو تشريع حرية الإعلام بمعنى وجود ضمانات دستورية أو قانونية تسمح للمواطن و المجموعات و الأحزاب السياسية أن تمتلك وسائل إعلام كالجرائد و المجلات و محطات الراديو و الأخبار و مواقع الانترنت و دور النشر و غيرها بدون وجود شروط سياسية أو مالية أو بيروقراطية مستحيلة أو شديدة الصعوبة و قد اخذ هذا المؤشر 1000 نقطة.[2]

المؤشر الخامس: إساءة معاملة المعتقلين بمعنى عدد حالات التعذيب او الوفاة للمعتقلين أوالاختفاء القسري و قد اخذ هذا المؤشر 0 نقطة مع الإشارة أن عدد حالات الاختفاء القسري في الجزائر هي امتداد لحالات الاختفاء القسري للسنوات السابقة.

المؤشر السادس: هو إعاقة النشاط الحزبي تمكين او إعاقة العمل الحزبي مثل ترخيص او عدم ترخيص أحزاب جديدة ،او حظر أحزاب أو اعتقال قادة سياسيين

---

[1] مبادرة الإصلاح العربي ،**حالة الإصلاح في العالم العربي 2017**، مقياس الديمقراطية العربي،،ص 66.

[2] نفس المرجع ، ص 66.

لدوافع سياسية و قد اخذ هذا المؤشر 400 نقطة و هي انخفضت ب 600 نقطة مقارنة بسنة 2012 .[1]

المؤشر السابع: هو قمع نشاطات الاحتجاج أي قمع المظاهرات و المسيرات و الاجتماعات العامة و قد اخذ هذا المؤشر 0 نقطة.

المؤشر الثامن: هو تدخل الأجهزة الامنية بمعنى شهادة من الأجهزة الأمنية بعدم ممانعتها لقيام الشخص بالعمل و قد اخذ هذا المؤشر 700 نقطة و هو انخفض ب 100 نقطة مقارنة بسنة 2012.

المؤشر التاسع: هو مواقف المعارضة في الصحافة المحلية بمعنى اعتقاد المواطنين بقيام السلطات بحجب الأخبار و وجود تعتيم على نشاطات و مواقف المعارضة في الصحف اليومية و قد اخذ هذا المؤشر 565 نقطة و هو انخفض بـ 111 نقطة مقارنة بسنة 2012.

المؤشر العاشر: هو القدرة على انتقاد السلطة بدون خوف بمعنى اعتقادات الجمهور حول قدرة المواطن على انتقاد الحكومة و القادة بدون خوف 358 نقطة وهو انخفض بـــ 319 نقطة مقارنة بسنة 2012.[2]

المؤشر الحادي عشر:هو الرقابة على المطبوعات و مواقع الانترنت قدرة المواطن على الإطلاع على المطبوعات الأجنبية و على مواقع الإنترنت و عدد الجرائد و المجلات و الكتب و مواقع الانترنت المحظورة في البلاد و قد اخذ هذا المؤشر 0 نقطة.

المؤشر الثاني عشر: تنظيم نشاطات الاحتجاج بمعنى عدد المظاهرات التى تم تنظيمها من قبل الافراد و النقابات العمالية و المهنية و الأحزاب السياسية و مجموعات حقوق الإنسان و قد اخذ هذا المؤشر 1000 نقطة

---

[1] نفس المرجع ، ص 70.

[2] نفس المرجع ، ص 71.

المؤشر الثالث عشر: هو انتشار صحافة المعارضة أي عدد جرائد و مجلات المعارضة مقارنة بالعدد الكلي للجرائد و المجلات و قد اخذ هذا المؤشر 0 نقطة في سنة 2015.

المؤشر الرابع عشر: هو ضمان التنوع أي ضمان الحقوق الثقافية و التعبير عن الهوية و قد أخذ هذا المؤشر 800 نقطة.

المؤشر الخامس عشر:هو مشاركة المواطنين في النقاش العام و قد اخذت الجزائر 274 نقطة .[1]

إن إحترام حقوق الإنسان و الحريات العامة للمواطن قد شغلت مكانة هامة في الدساتير الجزائرية مع اختلافات جوهرية بين هذه ، وباعتبار أن الدستور ما هو إلا رؤية نابعة من صميم الواقع وفلسفة يرتضي الشعب اعتناقها لكونه يجسد طموحاتهم فقد نصت مختلف الدساتير الجزائرية على عدم المساس بالأحكام التي تحفظ حقوق الأفراد وحرياتهم.

أن التعديلات الدستورية في كل مرة تفتح مجالا لممارسة حرية من الحريات التي تواكب التطور الحاصل على المستوى الإقليمي والدولي، حيث نجد أن الجزائر أبدت موافقتها على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأقرت جميع الحريات الموجودة فيه، و يظهر ذلك جليا عبر الدساتير المختلفة التي وضعتها الجزائر و منها التعديل الدستوري لسنة 2016 حيث أضاف الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي يمكن أن تشكل انتهاكا للحقوق والحريات العامة كما جاء بحقوق جديدة كالحق في البيئة وكرس مبدأ العدالة الاجتماعية. التي تعتبر لقد نص الدستور صراحة على ضرورة تحقيق الحماية الكافية لحقوق من الحريات المدنية الإنسان، وكذا بيّن طريقة وكيفية ممارستها، وهذا النص في صلب الدستور يبيّن ما لهذه الحقوق والحريات من الأهمية في تحقيق وبناء الدولة ذات الحكم الرشيد ذلك أنّ مبدأ حماية

[1] مبادرة الإصلاح العربي ،**حالة الإصلاح في العالم العربي 2017**، ، ص 71،72.

الحقوق والحريات يعتبر هو الآخر من المبادئ المعول عليها في بناء دولة القانون، ومن الركائز التي تقوم عليها هذه الأخيرة.[1]

المطلب الثالث: المساواة و العدالة الاجتماعية

وهي تغطي قضايا مثل الإنفاق الحكومي على قطاعي التعليم و الصحة و مقارنتها مع الإنفاق على الأمن و الدفاع و كذلك نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل و الحياة السياسية و هي تتمثل فيما يلي:

بالنسبة لسنة 2012:

نجد بها 7 مؤشرات و هي تتمثل فيما يلي:

المؤشر الأول: تشريع المساواة بين الجنسين أي وجود ضمانات دستورية او قانونية للمساواة بين الجنسين و قد اخذ هذا المؤشر 700 نقطة و قد نزعت منه 300 نقطة بسبب عدم المساواة بين الرجل و المرأة في الميراث و الطلاق.

المؤشر الثاني: هو الضمان الاجتماعي بمعني نسبة المشاركة في برامج الضمان الاجتماعي للحصول على رواتب تقاعدية من مجمل العاملين و قد اخذ هذا المؤشر 729 نقطة .[2]

المؤشر الثالث:هو التعليم نسبة الأمية بين الرجال و النساء و نسبة الخريجين من الجامعة و قد اخذ هذا المؤشر 441 نقطة.

المؤشر الرابع: هو التسرب من المدارس أي نسبة التسرب من المدارس و قد اخذ هذا المؤشر 0 نقطة.

المؤشر الخامس: مشاركة المرأة في قوة العمل و قد اخذ هذا المؤشر 567 نقطة.

المؤشر السادس: هو المساواة في الأجور أي تناسب أجور النساء و الرجال و قد اعطي لهذا المؤشر 495 نقطة.

---

[1] فؤاد حدبي، عبلة حماني، حقوق الإنسان في الجزائر بين النص الدستوري و التطبيق العملي http://jilrc.com 2018/03/14، العدد 27، ص 61.

[2] مبادرة الإصلاح العربي ،حالة الإصلاح في العالم العربي 2014، ص 75.

المؤشر السابع: هو الإنفاق على القطاعات الاجتماعية مقارنة بالأمن أي الإنفاق الحكومي على قطاعي الصحة و التعليم مقارنة بالإنفاق على الأمن و قد أخذ هذا المؤشر 0 نقطة.

اما بالنسبة لسنة 2015 فهي كما يلي:

المؤشر الأول: ضمان عدم التمييز و قد اخذ هذا المؤشر 700 نقطة و قد نزعت منه 300 نقطة بسبب عدم المساواة بين الرجل و المرأة في الميراث و الطلاق.

المؤشر الثاني: هو الضمان الاجتماعي و قد اخذ هذا المؤشر 620 نقطة و هي انخفضت بـــ 109 نقطة مقارنة بسنة 2012 .[1]

المؤشر الثالث: هو التعليم و قد اخذ هذا المؤشر 524 نقطة و هي ارتفعت مقارنة بسنة 2012.

المؤشر الرابع: هو التسرب من المدارس و قد اخذ هذا المؤشر 320 نقطة و هو ارتفع مقارنة بسنة 2012.

المؤشر الخامس: مشاركة المرأة في قوة العمل و قد اخذ هذا المؤشر 656نقطة و هي ارتفعت مقارنة بسنة 2012.

المؤشر السادس: هو المساواة في الأجور و قد اعطي لهذا المؤشر 1000 نقطة و هو ارتفع مقارنة بسنة 2012.

المؤشر السابع: هو الإنفاق على القطاعات الاجتماعية مقارنة بالأمن و قد أخذ هذا المؤشر 0 نقطة بقيت مثلما كانت عليه في السنوات السابقة.[2]

إن المساواة و العدالة الاجتماعية هي ضرورية لكل المجتمعات لان غياب هذه المساواة يؤدي إلى خلق فوضى و عدم استقرار داخل البلاد و في الجزائر نجد أن هناك قوانين مكرسة للمساواة و العدالة الاجتماعية بهدف تحقيق الحوكمة الرشيدة ،

[1] مبادرة الإصلاح العربي ، حالة الإصلاح في العالم العربي 2017،ص 74.

[2] نفس المرجع، ص 75.

و لقد قامت الحكومة الجزائرية في هذه الفترة بزيادة الإنفاق الاجتماعي ومررت إصلاحات واسعة النطاق و كذلك القوانين الخاصّة بالمجتمع المدني والحريات الأساسية.[1]

المطلب الرابع:الأمن و الاستقرار

إن الأمن و الاستقرار يعد ضرورة لكل الدول لكي تستطيع تحقيق النجاح في شتى المجالات و بالتالي تستطيع الوصول إلى تحقيق الحكم الراشد حيث تتخذ الدول العديد من الإجراءات و الوسائل للوصول إلى مصاف الدول المتطورة .

و يعد الأمن و الاستقرار من أهم الشروط اللازمة التي أوردها المستجيبون في استطلاع الرأي الذي اجري في الجزائر و ذلك بهدف تحقيق الحكم الراشد و قد كانت النتائج كما يلي:

المصدر :مشروع قياس الرأي العام العربي، المؤشر العربي 2016،2015،2014،2013،2012،2011، ص 34، ص71، ص91، ص114، ص122.

الأمن و الاستقرار	2011	2013/2012	2014	2015	2016
الجزائر	100/1	100/1	100/3	100/4	100/4

وهذه النتائج نمثلها في المنحنى الآتي :الأمن و الاستقرار الشكل (1 – 9)

[1] العدالة الاجتماعية و الانتفاضات العربية ،2015/04/30، العدد 152/142 http://assafirarabi.com

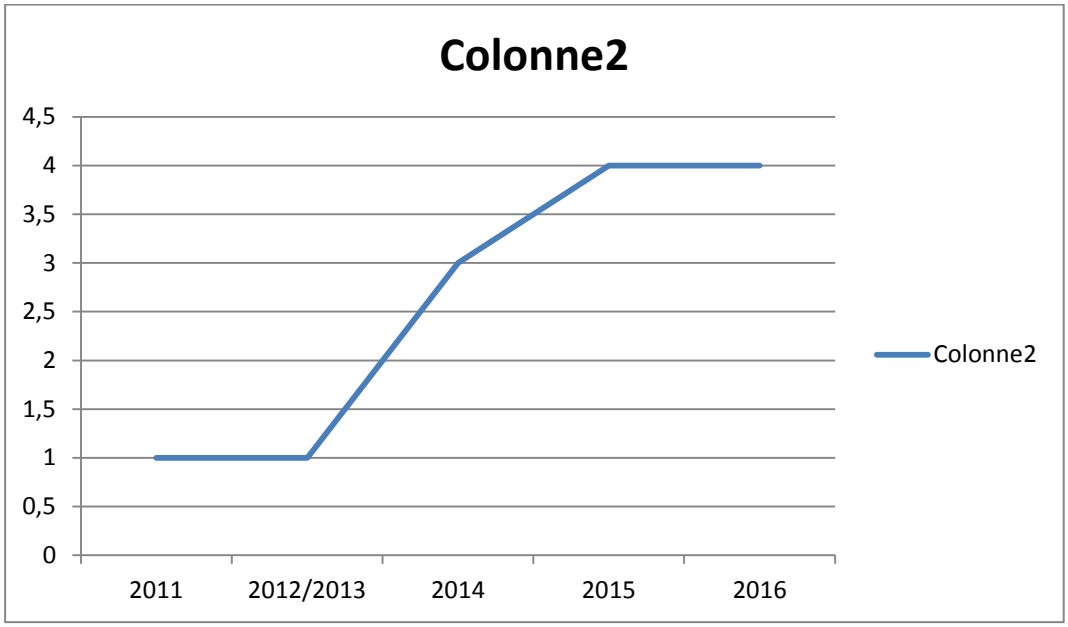

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على التقارير السابقة

نلاحظ من المنحنى انه في سنة 2011 غلى غاية سنة 2013/2012 كانت نتائج استطلاع الرأي تتميز بالثبات ثم لترتفع في سنة 2013/2012 إلى غاية 2015 ، و في 2016 تثبت عند معدل معين و هذا على ضرورة الأمن و الاستقرار.

و هذه الفترة عرفت الجزائر العديد من التهديدات الأمنية التي أثرت على استقرارها و من بين هذه التهديدات النزاعات التي تعيشها دولة مالي وخطر انعكاسها على الجزائر و كذلك التوترات المتصاعدة بين الجزائر و المغرب حول الصحراء الغربية و كذلك الأزمة الليبية كل هذا له أثر مباشر على استقرار و أمن الجزائر.[1]

[1] بودوح سارة، الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل الأمنية الجديدة (2014/2010)،كلية الحقوق و العلوم السياسية، ص 7،8،9.

المبحث الثالث: المشاركة السياسية والمدنية

إن المواطنين في الجزائر يولون أهمية بالغة لعملية صنع القرار حيث تبرز هذه الأهمية في مشاركة المواطنين على الصعيدين المدني و السياسي، وهي في جوهرها تعبير عن ممارسة مبادئ المواطنة، و هي أساسية لإنجاح المشاركة في اتخاذ القرار و قد تضمن هذا المبحث مجموعة من المؤشرات التي تقيس أوجه المشاركة السياسية و المدنية للمواطنين و ذلك من خلال التعرف على مدى انخراطهم في مجموعة الأنشطة ذات المحتوى المدني و السياسي، إضافة إلى التعرف على نسب انتساب المواطنين لهذه المنظمات السياسية و المدنية.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية

سوف نركز في هذا المطلب على مؤشرين اثنين و هما مدى اهتمام المستجيبين في الجزائر بالشؤون السياسية، و المؤشر الثاني هو اتجاهات الرأي العام نحو الانتساب إلى أحزاب سياسية أو وجود تيار أو حزب سياسي يمثلهم.

بالنسبة لسنة 2011 لا توجد مؤشرات خاصة بالمشاركة السياسية و المدنية .

بالنسبة لسنة 2013/2012:

مدى اهتمام المستجيبين في الجزائر بالشؤون السياسية

نجد أن نسبة 63% يهتمون بالشؤون السياسية وأن نسبة 37% لا يهتمون بالشؤون السياسية.[1]

أما بالنسبة لاتجاهات الرأي العام نحو الانتساب إلى أحزاب سياسية أو نحو وجود تيار أو حزب سياسي يمثلهم

فنجد أن نسبة 2% هي نسبة المستجيبين الذين ينتسبون إلى أحزاب سياسية و نسبة 89% هي نسبة المستجيبين الغير منتسبين إلى أحزاب سياسية و لا يوجد حزب أو تيار يمثلهم.[2]

---

[1] مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2012/2013**، ص 112.

و من خلال هذه النتائج نجد أن انخراط المواطنين في مجموعة النشاطات السياسية هو انخراط محدود.

بالنسبة للأحزاب السياسية في سنة 2014 فالنتائج كانت كما يلي:

مدى اهتمام المستجيبين بالشؤون السياسية في الجزائر

نلاحظ أن نسبة 62% من المستجيبين مهتمين بالشؤون ألسياسية و نسبة 38% هي غير مهتمة إطلاقا بالشؤون السياسية.[1]

اتجاهات الرأي العام نحو الانتساب إلى أحزاب سياسية أو نحو وجود تيارات أو أحزاب تمثلهم.

بالنسبةالمستجيبين المنتسبين إلى أحزاب سياسية هم 2% و الغير منتسبين و لا يوجد حزب أو تيار يمثلهم هي 51%. [2]

الأحزاب السياسية لسنة 2015:

مدى اهتمام المستجيبين بالشؤون السياسية قي الجزائر

نلاحظ أن نسبة 65%يهتمون بالشؤون السياسية، و نسبة 35% لا يهتمون بالشؤون السياسية في الجزائر.[3]

أما بالنسبة لاتجاهات الرأي العام نحو الانتساب إلى أحزاب سياسية أو نحو وجود تيارات أو أحزاب تمثلهم

نلاحظ أن نسبة المستجيبين المنتسبين هي 7% أما بالنسبة الغير منتسبين و لا يوجد تيار أو أحزاب تمثلهم هي نسبة 52% و هم يمثلون الأغلبية.[4]

---

[2]نفس المرجع ، ص 144.

[1]مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2014**، ص 136.

[2]نفس المرجع ، ص 171.

[3]مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2015**، ص 182.

[4]**نفس المرجع** ، ص 227.

الأحزاب السياسية لسنة 2016

مدى اهتمام المستجيبين بالشؤون السياسية في الجزائر

نلاحظ أن نسبة 62% هم مهتمون بالشؤون السياسية في الجزائر، و نسبة 38% هم غير مهتمين بالشؤون السياسية.[1]

و عند مقارنة نتائج سنة 2016 بالسنوات 2012، 2013، 2014، 2015 نجد أن النسب كانت متقاربة مع بعضها البعض و ثابتة نوعا ما.الشكل (1 –10)

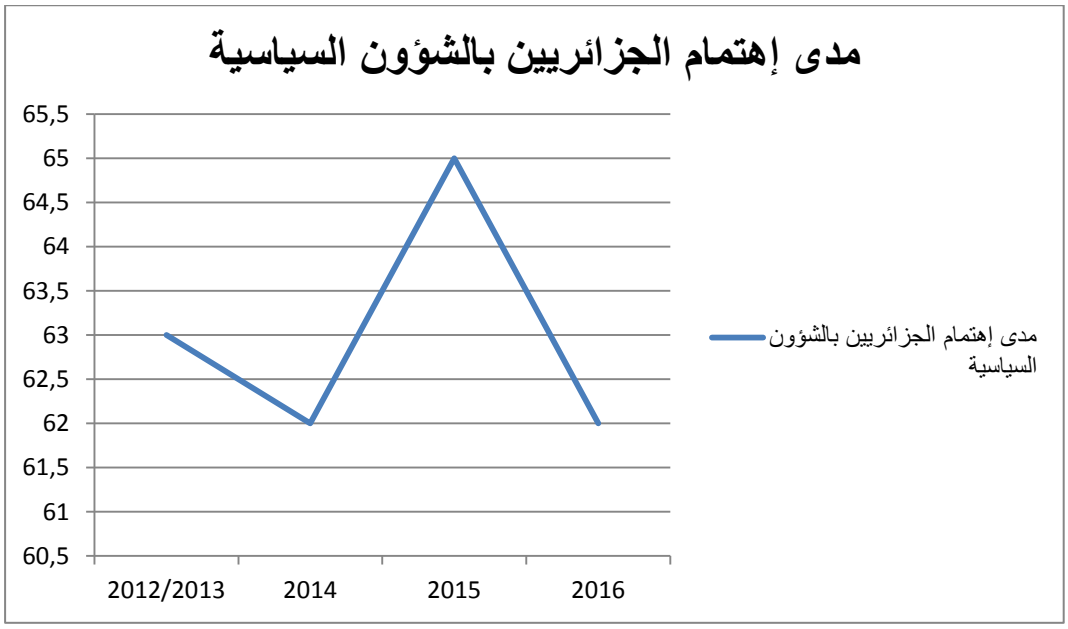

المصدر: من إنجاز الباحثة بالإعتماد على التقارير السابقة

عرفت سنة 2014 اقل نسبة من بين هذه السنوات و هذا راجع إلى تأزم الوضع في الجزائر و ذلك بسبب مرض الرئيس بوتفليقة و ترشحه للرئاسيات و حدوث فوضى

[1] مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي2016**، ص 199.

و بلبلة و وجود معارضة أثرت على المسار السياسي للبلاد[2]، أما أعلى نسبة فكانت في سنة 2015 و يرجع سبب ارتفاعها إلى مساعدة الجزائر لفرنسا في عملية سرفال، على الرغم من موقفها المناهض للتدخّل. كانت تلك عملية عسكرية تمّت في 2013-2014 لطرد المتشدّدين من شمال مالي. حيث فتحت الجزائر مجالها الجوي أمام الطائرات العسكرية الفرنسية، ووفّرت لها الوقود مجّاناً، وقطعت الطريق أمام تراجع الجماعات الإرهابية، كما قطعت مصادر تمويلها.
بالرغم أن الجزائر لم تكن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول كل هذا أدى إلى زيادة الاهتمام بالشؤون السياسية للبلاد.

اتجاهات الرأي العام نحو الانتساب إلى أحزاب سياسية أو نحو وجود أحزاب و تيارات سياسية تمثلهم

---

[2] **كريستين** http://ar.qantara.de/content/ntkhbt-ljzyr-lrysy-2014 **انتخابات** "مهزلة سياسية من صنيعة الدولة العميقة الجزائرية"**كنيب، تر رائد الباش، الجزائر الرئاسية 2014 وترشيح بوتفليقة لولاية رابعة**

.2018/05/10

نلاحظ أن نسبة 5% هم من ينتسبون إلى أحزاب سياسية و نسبة 42% هم غير منتسبين و لا يوجد تيار أو حزب يمثلهم.[1]

و المنحنى البياني يوضح ذلك من خلال مقارنة سنة 2016 بالسنوات الأخرى 2012، 2013، 2014، 2015.

الشكل (1 – 11)

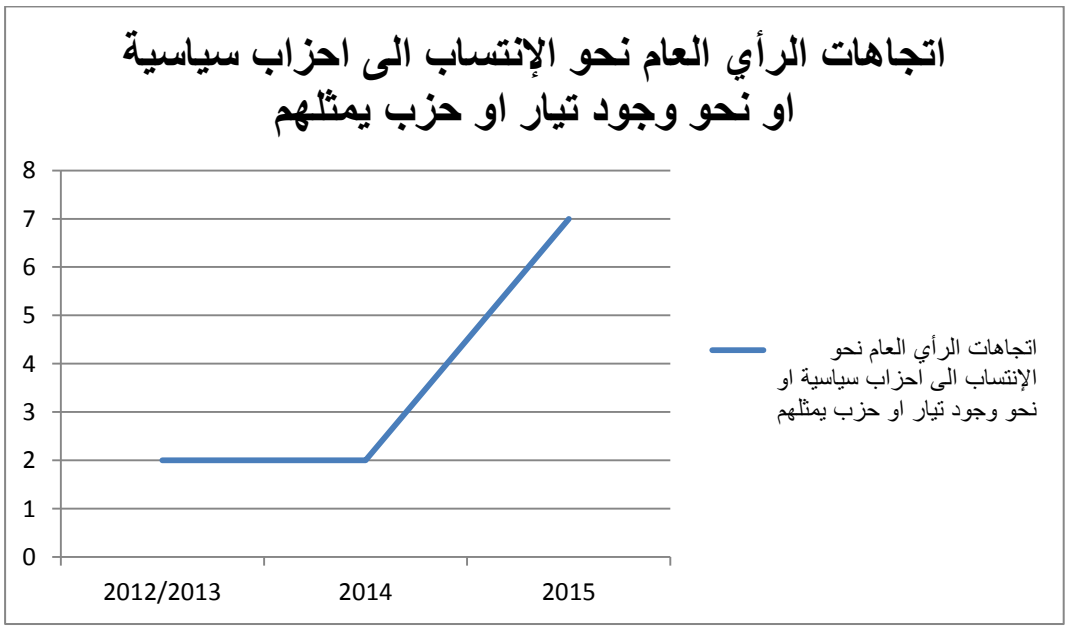

المصدر: من إنجاز الباحثة بناءا على التقارير السابقة

و منه على ضوء هذه النتائج نجد أن الانتساب إلى أحزاب سياسية أو بالنسبة لوجود أحزاب و تيارات تمثل مواطني الجزائر هي ضعيفة و أن الانخراط فيها هو انخراط ضعيف.

وهذا راجع لأداء الأحزاب السياسية الضعيف، ولتزايد الاغتراب السياسي لدى المواطن الجزائري وعدم ثقته في هذه الأحزاب التي ظل دورها شكليا لا يمس الحياة الاجتماعية والمدنية للمواطن إن نجاح السلطة الحاكمة في إضعاف الأحزاب السياسية، ولاّ سيما

[1] **نفس المرجع** ، ص 240.

المعارضة منها، يعود في الأساس إلى نجاحها في استعمال أموال الريع البترولي لإفراغ التعددية الحزبية من محتواها، وجعل الأحزاب تتنافس على جزء من السلطة.

و في سنتي 2012و2015 التي تميزت بمحاولة السلطة التكيف مع الثورات العربية، فقامت بإصدار قانون جديد للأحزاب عام 2012، تم بموجبه الترخيص لعدد كبير من الأحزاب في مدة وجيزة، منها: الحركة الشعبية الجزائرية، وحزب تجمع أمل، وجبهة المستقبل، وغيرها. تجدر الإشارة إلى أن هذه الأحزاب الجديدة، تأسس بعضها نتيجة انشقاقات حزبية، وتأسس بعضها الآخر من رحم جمعيات أو لجان مساندة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة. في عام 2014، قام المرشح السابق للانتخابات الرئاسية السيد علي بن فليس بتأسيس حزب طلائع الحريات الذي ضم في صفوفه مجموعة من المناضلين المنشقين عن جبهة التحرير الوطني، ومجموعة من الإطارات السابقة في الدولة، وكذلك مؤيديه في الانتخابات الرئاسية.[1]

المطلب الثاني:المجتمع المدني

وهو يعد من أهم المؤشرات التي يتم من خلالها تقييم الحوكمة السياسية في الجزائر و يتم من خلاله التعرف على مدى اهتمام الجزائريين بمؤسسات المجتمع المدني سواء كانت جمعيات أو أندية رياضية و ثقافية طوعية و كذلك انتسابهم إلى جمعيات ذات طبيعة عائلية أو عشائرية و كذلك نسب الانتساب إلى كل هذه الجمعيات.

بالنسبة لسنة 2013/2012

المنتسبون إلى هيئات و جمعيات مدنية تطوعية في الجزائر

[1] لقرع بن علي، **التعددية الحزبية في الجزائر المسار و المخرجات**، جامعة مستغانم الجزائر http://caus.org.lb ص 33.

نلاحظ أن نسبة 3% أجابوا بنعم أي أنهم ينتسبون إلى هيئات و جمعيات مدنية و نسبة 94% أجابوا بلا و 3% لا تعرف الإجابة مع الإشارة إلى أن لم يتم إدخال النقابات العمالية في هذا الاستطلاع.[1]

بالنسبة لسنة 2014

المنتسبون إلى هيئات و جمعيات مدنية تطوعية في الجزائر

نلاحظ أن نسبة 5% أجابوا بنعم و 94%أجابوا ب لا و 1% ترفض الإجابة.[2]

و نجد أن هناك تقارب ما بين نتائج سنة 2013/2012، و سنة 2014.

بالنسبة لسنة 2015:

المنتسبون إلى هيئات و جمعيات مدنية تطوعية في الجزائر

نجد أن نسبة 9% هم من أجابوا بنعم و 90% أجابوا ب لا و 1% رفضوا الإجابة.[3]

بالنسبة لسنة 2016:

المنتسبون إلى هيئات و جمعيات مدنية تطوعية في الجزائر

نلاحظ أن نسبة 7% أجابوا بنعم أي انهم هم مع هذه الجمعيات التطوعية و نسبة 92% أجابوا بـلا و نسبة 1% رفضوا الإجابة.[4]

من خلال هذه النتائج نلاحظ أن الانتساب إلى الجمعيات على اختلاف نشاطاتها هو بمعدلات أو بنسب ضعيفة جدا و هذا راجع إلى ان الجزائر تمر بمرحلة يسودها نظام يطلق عليه تعددية مقيدة و ليست كاملة أي أنها تسمح بهامش من الحريات و لكن تضع شروطا و قيودا معينة على ممارستها، و لذلك يرى البعض أن المجتمع المدني هو نابع من رحم الدولة، لم تنظر الدولة إلى المجتمع المدني في أي مرحلة من مراحلها على أنه شريك في التنمية يكمل جوانب النقص فيها، بل لطالما رأت

---

[1] مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2013/2012**، ص 140.

[2] مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2014**، ص167.

[3] مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2015**، ص220.

[4] مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2016**، ص 233.

فيه منافسا يجب تحجيمه. وهو ما جعل المجتمع المدني بتشكيلاته المتنوعة لم يتمكن من لعب دوره التنموي بشكل عام، ولم يستفيد المجتمع من الإمكانيات الكامنة في هذه التنظيمات بالقدر المطلوب، ما جعلها تفقد مصداقيتها بالنسبة للمواطن الذي يستمر في التعبير خارجها عن مطالبه واحتياجاته لذلك يؤثر هذا على نسبة الانتساب إلى مؤسسات المجتمع المدني و يؤثر على استقلاليتها.[1]

المطلب الثالث: الإعـــــلام

يتم في المطلب تناول مؤشرين المؤشر الأول هو وسائل متابعة الأخبار السياسية و مصادرها، و المؤشر الثاني هو المصادر الإعلامية الأكثر اعتماد.

بالنسبة لسنة 2011 لا توجد تقارير خاصة بوسائل الإعلام

أما بالنسبة لسنة 2013/2012:

أولا: وسائل متابعة الأخبار السياسية و مصادرها:

و للتعرف على الوسائل المستخدمة من طرف الجزائريين لمتابعة الشؤون السياسية فقد طرح المؤشر العربي سؤالا عن الوسائل الأكثر اعتمادا لمتابعة الأخبار السياسية.

حيث كانت النتائج كمايلي:

اتجاهات المستجيبون نحو الوسائل الإعلامية الأكثر استخداما للحصول على الأخبار السياسية.

نلاحظ أن نسبة 74% يتابعون الأخبار السياسية في التلفزيون، و نسبة 4% يتابعونها في الراديو، و 5% يستخدمون شبكة الانترنت، و 7% يتابعون الصحف اليومية، 10%ترفض الإجابة.[2]

ثانيا: المصادر الإعلامية الأكثر اعتماد

---

[1] شاوش اخوان خديجة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الجزائر،2015/2014،ص 135.

[2] مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2013/2012**، ص 115.

هناك مجموعة من القنوات الأكثر اعتمادا لمتابعة الأخبار السياسية و حسب النتائج التي أصدرها المؤشر العربي هي كمايلي:

نلاحظ حسب استطلاع الرأي أن قناة الجزيرة هي الأكثر متابعة للأخبار السياسية، ثم جاءت في المرتبة الثانية قناة الجزائرية الوطنية بنسبة 19%،ثم تلتها قناة النهار بنسبة 13% ثم العربية 9% ثم الصحف المحلية 8% ، ثم الفضائيات الجزائرية المحلية بنسبة 6% و بعدها قناة فرانس 24 بنسبة 4% ، و نسبة الجزائريين الذين يعتمدون على الفيس بوك هي 4% و مثلهم من اعتمد على الفضائيات العربية.[1]

أما بالنسبة لسنة 2014:

أولا: وسائل متابعة الأخبار السياسية و مصادرها

اتجاهات المستجيبون نحو الوسائل الإعلامية الأكثر استخداما للحصول على الأخبار السياسية.

نجد أن نسبة 83% يتابعون القنوات التلفزيونية، و 5% يستمعون إلى الراديو، 5 % يتابعون الصحف اليومية، و 5% يستخدمون شبكة الانترنت، و 4% لا تعرف الإجابة.[2]

وهي نسب متباينة مقارنة بسنة 2013/2012.

ثانيا: المصادر الإعلامية الأكثر استخداما

و يقصد بها تحديد اسم الوسيلة الإعلامية التي يعتمدون عليه أكثر من غيرها لمتابعة الأخبار.

حيث نجد أن نسبة 20.4% من المستجيبين في الجزائر الذين افادو أن قناة النهار هي المصدر الإعلامي الأكثر متابعة للأخبار السياسية و جاءت في المرتبة الثانية قناة الجزيرة بنسبة 12.7% ، ثم قناة A3TV بنسبة 11.8% ، ثم ENTVبنسبة 8% ثم تلفزيون الشروق الجزائري بنسبة 7.6% ، و بعدها قناة فرانس 24 بنسبة 5.2% ، ثم الفضائيات الأجنبية بنسبة 5.1% ، و تليها الصحف المحلية بـ

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 188.

[2] مشروع قياس الرأي العام ألعربي ،**المؤشر العربي 2014**، ص 138.

4.7% ثم الفضائيات العربية بنسبة 3.1% ، في حين كانت نسبة الجزائريين الذين يعتمدون على الفيس بوك هي 2.8% .[1]

بالنسبة لسنة 2015:

أولا: وسائل متابعة الأخبار السياسية و مصادرها

اتجاهات المستجيبون نحو الوسائل الإعلامية الأكثر استخداما للحصول على الأخبار السياسية

حيث نجد أن نسبة المتابعة للقنوات الفضائية التلفزيونية هي 71%، ونسبة المستمعين للراديو هي 4% ، و نسبة متابعة الصحف اليومية هي 12% ، و نسبة استخدام شبكة الانترنت 10% ، و نسبة 3% ترفض الإجابة.[2]

و هي انخفضت بشكل طفيف مقارنة بالسنوات السابقة، و ارتفعت نسبة الذين يعتمدون على شبكة الانترنت بشكل متتالي في حين بقيت نسبة الاعتماد على الراديو و الصحف اليومية في متابعة الأخبار السياسية هي شبه ثابتة.

ثانيا: المصادر الإعلامية الأكثر اعتمادا

طلب من المستجيبين في الجزائر تحديد اسم المصدر الإعلامي الذي يعتمدون عليه اثر من غيره لمتابعة الأخبار السياسية فوجد أن نسبة 25.5%هم من متتبعي القناة الوطنية و هي المصدر الأكثر اعتمادا لمتابعة الأخبار السياسية، ثم تلفزيون النهار بنسبة 17.4% ، ثم تلفزيون الشروق بنسبة 8.5% ، ثم قناة الجزيرة بنسبة 5.9% ، ثم الفضائيات المحلية بنسبة 3.7% ، ثم جريدة الشروق بـ 3.4% و جريدة الخبر 3.2% .[3]

بالنسبة لسنة 2016:

أولا: وسائل متابعة الأخبار السياسية و مصادرها

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 141.

[2] مشروع قياس الرأي العام العربي، **المؤشر العربي 2015**، ص 186.

[3] نفس المرجع ، ص190.

نلاحظ أننسبة 74% يتابعون القنوات الفضائية التلفزيونية، والذين يستمعون إلى الراديو هم 5%، و 9% يتابعون الصحف اليومية، 7% يستخدمون شبكة الانترنت و 5% ترفض الإجابة.[1]

أولا: بالنسبة لوسائل متابعة الأخبار السياسية و مصادرها

و عند مقارنة نتائج 2016 بالسنوات السابقة أي 2012، 2013، 2014 و 2015 نجد أن هناك عدد كبير من الجزائريين يستعملون التلفزيون لمتابعة الأخبار ألسياسية ثم من بعدها يتم استخدام الراديو في المرتبة ألثانية ثم يتم استخدام الصحف اليومية في المرتبة الثالثة و بعدها تستخدم شبكة الانترنت في المرتبة الرابعة.

ثانيا: المصادر الإعلامية الأكثر استخداما:

فنلاحظ انه في سنة 2013/2012 كانت القناة الأكثر متابعة هي قناة الجزيرة أما بالنسبة لسنة 2014 فنلاحظ أن قناة النهار هي الأكثر متابعة أما بالنسبة لسنة 2015 فنجد أن القناة الوطنية هي الأكثر مشاهده في سنة 2016 كانت القنوات الوطنية الأكثر مشاهدة.

يتم مشاهدة التلفزيون لمتابعة الأخبار السياسية بنسبة أكبر لأنه أكثر مصداقية من الوسائل الإعلامية الأخرى، حيث يُعدّ التلفاز من أهمّ أحدث أدوات ووسائل الإعلام المُؤثّرة، ومن الوسائل التي يصعُب تركها والاستغناء عنها؛ لكونه يتمتّع بجماهيريّة كبيرة لدى الناس، ولقوّته في الرأي العام في المُجتمع [2].

---

[1] مشروع قياس الرأي العام ألعربي ،**المؤشر العربي 2016**، ص 203.

[2] كفاية لعبادي ، انواع وسائل الإعلام، 07 مارس 2017. http://mawdoo3.com

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تراجعت الجزائر حيث أنها انتقلت من المرتبة الثالثة إلى المرتبة الخامسة من بين الدول التسعة في القراءة بالنسبة لهذه المؤشرات، كما أنها أحرزت تقدما واضحا في المقياس المتعلق بالمساواة و العدالة الاجتماعية، حيث نجد أن هناك حالة من الوسطية الغالبة تجعل هذه الفروق غير ملحوظة.

أما على مستوى الممارسة بالنسبة لمؤشرات مثل الفساد في المؤسسات العامة و المساواة في الأجور و الأمن الشخصي نجد أنها أحرزت تقدما ملحوظا.

و قد تراجعت مؤشرات عدة مثل إعاقة عمل البرلمان و نجاعة المؤسسات العامة و خرق الدستور و الإصلاح السياسي و إعاقة النشاط الحزبي و تدخل الأجهزة الأمنية و مواقف المعارضة في الصحافة المحلية و انتقاد السلطة و مقاضاة الجهات التنفيذية.

و منه نجد أن الجزائر تحتاج إلى عملية تطوير في الوسائل بمعنى في النصوص التشريعية و في المنظومة القانونية بما يتواءم مع التطورات الحاصلة في العالم و ذلك للوصول إلى تحقيق الحوكمة السياسية الرشيدة، و كذلك تطوير الجانب الممارساتي لتنفيذ هذه المنظومة القانونية.

الفصل الثالث

مستقبل الحوكمة السياسية في الجزائر في ظل التحديات و الإستراتيجيـــات

في هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى معرفة مستقبل الحوكمة في الجزائر، و هذا من خلال التطرق في المبحث الأول إلى التحديات التي تواجه تحقيق الحوكمة في الجزائر، و في المبحث الثاني سوف نتناول أهم الإستراتيجيات المقترحة لتحقيق الحوكمة، و في المبحث الثالث يتم التطرق إلى السيناريوهات المستقبلية المقترحة.

المبحث الأول: تحديات تحقيق الحوكمة السياسية في الجزائر

لقد عرفت الجزائر في مسارها لتحقيق الحوكمة العديد من الصعوبات التي أثرت عليها بشكل مباشر، و أدت إلى تراجعها في العديد من المرات، و في هذا المبحث سوف نتناول أهم التحديات التي عرفتها الجزائر حيث ان هناك تحديات إقتصادية وسياسية و هي التي سوف نركز عليها.

المطلب الأول : التحديات السياسية الداخلية

أولا خصوصية النظام السياسي:

حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2012 تحصلت الجزائر على المرتبة 105 من بين 178 دولة في انتشار الفساد، و تحسنت بشكل طفيف، و في سنة 2013 حيث صنفت في المرتبة 94 من بين 177 دولة، و حسب السنوي للمنظمة لمحاربة الفساد لسنة 2014 صنفت في المرتبة 100.

وفي تقرير "تحديات التنمية" لسنة 2011 صنفت الجزائر ضمن الدول المتوسطة الدخل، و التي اخفق نظامها السياسي في ترجمة ثرواتها المادية إلى مستوى الرفاه الإنساني، و في توسيع الحريات و التمكين السياسي.[1]

[1] سمير بارة، التمثيل السياسي الحزبي في الجزائر بين تحديات الواقع و إستراتيجيات التفعيل.، المجلة العربية للعلوم السياسية ، ص 119،120 .

إذن طبيعة النظام السياسي شكلت تحدي واضح في تحقيق الحوكمة السياسية .

ثانيا مجال حقوق الإنسان:

كما انه قام السيد رمطان لعمامرة في 8 مارس2017 وزير الشؤون الخارجيّة والتعاون الدولي في الجزائر بتقديم التقرير الوطني للجزائر والذي يعكس مدى تنفيذ الجزائر لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وبخاصّة فيما يتعلّق بتنفيذ التوصيّات المقدّمة ضمن المراجعة الدورية التي جرت في أيلول/سبتمبر 2012. وأوضح الوزير ان التقرير قد أُعدّ التقرير بعد مشاورات بين المؤسسات الحكوميّة والمجتمع المدني.

فيما يتعلق بالعائد الديموغرافي، أشار التقرير أن الحكومة بدأت تدابير تشمل الإدارات المركزية والمحلية والقطاع المصرفي والمجتمع المدني، وتجسدّت هذه التدابير في مختلف آليات الإدماج في عالم العمل من خلال تنظيم مشاريع لفائدة الشباب تخص الزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحرف اليدوية. وتساهم تلك الإجراءات أيضا في مكافحة الشرور الاجتماعية وجميع أشكال التطرّف والتلقين العقائدي والتشدد.

وضمن أضرار الصدمة النفطية، أشار التقرير آن الجزائر تحصل على جزء كبير من إيراداتها من خلال استغلال مواردها الطبيعية، وقد نفذّت خلال السنوات الأخيرة العديد من الخطط والبرامج الإنمائيّة بغية إحياء الاقتصاد وتعزيز النمو والحدّ من البطالة وضمان رفاه مواطنيها. وقد اثر انخفاض الأسعار المرجعية الدولية لموارد الطاقة في القدرات المالية للدولة. ودفع هذا الاتجاه التنازلي للإيرادات الحكومية إلى ترشيد التكاليف التشغيلية، ولكنه لم يؤثر حتى الآن على القطّاعات المساعدة للتنمية الاجتماعية، رغم أن استمرار انخفاض الأسعار يشكل تحدّياً حقيقياً للدولة.[1]

ثالثا بالنسبة للأحزاب السياسية:

[1] مراجعة حقوق الإنسان في الجزائر، مركز جنيف الدولي للعدالة ،2014/01/13 http://www.gicj.org.

غياب المعارضة الحقيقة أي أن وجود هذه المعارضة الحزبية هو شكلي فقط أي بدون فعالية تذكر،و من بين الصعوبات هي مصادر تمويل هذه الأحزاب السياسية اثر عليها سلبا جعلها دوما في تبعية للنظام السياسي و انعدمت بالنسبة لها الاستقلالية.

رابعا سيطرة المؤسسة العسكرية :

حيث بقيت المؤسسة العسكرية طرفا فاعلا في البلاد، بالرغم من إدعائها أنها تقلص نفوذها بالنسبة للنظام، حيث أكد بن عنتر أن جهودها في هذا الإطار لا تزال موضع شك

خامسا العشرية السوداء:

حيث ان المواطنين لا يزالون يتذكرون العنف و الفوضى التي حدثت في تلك الفترة مما جعلهم يترددون في التعبير عن أرائهم و المشاركة في مختلف الاحتجاجات على غرار الربيع العربي، و هذا السكون لا يعني تأييد النظام السياسي بل هو خوف عام من الإضطربات و أعمال العنف.

سادسا الأزمة النفطية:

وهي تعد من ابرز الصعوبات التي تواجهها الجزائر في تحقيق الحوكمة السياسية وذلك لما لهذه الأزمات من اثر مباشر على سير المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية و على سير الحياة بصفة عامة، لان النفط هو المصدر الوحيد لتمويل هذه المشاريع.[1]

المطلب الثاني: التحديات السياسية الخارجية

و هي تتمثل فيما يلي :

1يزيد صايغ، عبد النور بن عنتر، التحديات السياسية و الأمنية في الجزائر 2012/07/20. [1]https://carnegieendowment.org

تواجه الجزائر عدداً من التحدّيات الأمنية على حدودها المباشرة ومن جيرانها على البحر الأبيض المتوسط والصحراء الكبرى.

المغرب:في سياق الصراع الطويل بين الجزائر والمغرب على الصحراء الغربية، لا تزال الحكومة في كل بلد تلقي اللوم على الأخرى، ولا تزال الحدود بين البلدين مغلقة، و لكن هذا الصراع ليس له اثر كبير على السياسة الخارجية.
ليبيا: أكّد بن عنتر أن الجزائر استفادت على الأرجح كثيراً من سقوط نظام القذافي، إذ تمكنت من التخلص من التوتّر على طول حدودها الشرقية، مع أنها أكّدت على سياستها المتمثّلة في عدم التدخّل، وعارضت تدخّل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا،[1]

إلا أن الثورة في ليبيا لها اثر كبير على استقرار الجزائر حيث أن حالة الفوضى التي تعيشها أدت إلى دخول الأسلحة و الإرهاب إلى الجزائر الشيء الذي اثر على أمنها و استقرارها.

اوروبا : تثير الهجرة غير الشرعية من بلدان المغرب العربي إلى أوروبا قلقاً كبيراً لدى القادة الأوروبيين، مما أدى بالعديد من البلدان إلى تجريم الهجرة و محاولة معالجة المشكلة من جذورها في شمال أفريقيا. فحذت الجزائر حذو الاتحاد الأوروبي وجرّمت الهجرة الغير شرعية بالنسبة للأجانب، خصوصاً الصينيين والأفارقة الذين يدخلون الجزائر بطريقة غير شرعية، وأعلنت أن أي جزائري يقبض عليه وهو يحاول أن يهاجر بطريقة غير مشروعة يمكن أن يسجن.

أفريقيا جنوب الصحراء :الجزائر موطن لعدد كبير من المهاجرين من الدول الأفريقية الأخرى، خصوصاً مالي والسودان. وعلى غرار العديد من البلدان المغاربية الأخرى، ابتعدت الجزائر عن معظم جيرانها في الجنوب الأفريقي، وعرّفت نفسها على أنها بلد "عربي" لا "أفريقي"، وهي سياسة اعتبرها بن عنتر مضرّة بعلاقات الجزائر مع دول المنطقة ومصلحتها

[1] نفس الموقع.

المشتركة في مكافحة تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية المماثلة التي تنشط في منطقة الساحل[1].

هناك العديد من التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر و التي تؤثر على استقرارها بشكل مباشر مما أدى إلى تراجعها في تحقيق الحكم الراشد، بالرغم من أن الجزائر في السنوات الأولى التزمت الحياد و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،إلا أن هذا الموقف السلبي لم يدم طويلا مما اجبرها أن تغير من موقفها.

[1]نفس الموقع السابق.

المبحث الثاني:الإستراتيجيات المقترحة لتحقيق الحوكمة السياسية في الجزائر

و في هذا المبحث سوف نتناول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مطلب اول، و في المطلب الثاني سوف نتناول برنامج البنك العالمي للجزائر لتجسيد الحوكمة.

المطلب الأول: برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP أربعة أنواع ومجالات (للحكم الرشيد) أو الحوكمة يتكون منها ما نستطيع أن نطلق عليه منظومة الحوكمة:

01: الحوكمة الاقتصادية Economic Governance

ويتضمن هذا النوع من الحوكمة، عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في النشاطات الاقتصادية في الدولة. وهذا النوع من الحوكمة يؤثر في القضايا الاجتماعية مثل تحقيق العدالة ومحاربة الفقر وتحسين نوعية الحياة.

02: الحوكمة السياسية Political Governance

يوجد هذا النوع من الحوكمة في مجال آليات اتخاذ القرارات السياسية وتطبيقها وسن القوانين والتشريعات في الدولة. فالدولة يجب أن يكون لديها جهاز تشريعي مستقل يستطيع المواطنون أن ينتخبوا ممثليهم بحرية، وجهاز تنفيذي، وجهاز قضائي يتمتع باستقلالية عن الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي.

03: الحوكمة الادارية Administrative Governance

هي نظام لتطبيق السياسات من خلال مؤسسات القطاع العام التي يجب أن تتصف بالكفاءة، والاستقلالية، والمساءلة، والشفافية.

04: الحوكمة الشاملة Systemic Governance

تشمل العمليات والهياكل للمجتمع التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لحماية الثقافة والمعتقدات الدينية والقيم ألاجتماعية وللمحافظة أيضًا على بيئة تضمن

مستوى عالي من الخدمات الصحية، والحرية والأمن، حيث تؤدي إلى مستوى معيشة أفضل بالنسبة لجميع أفراد المجتمع.[1]

حيث أن هناك العيد من الإستراتيجيات التي تم طرحها و ذلك بهدف تحقيق الحوكمة و من بين هذه الإستراتيجيات، لدينا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الذي يهدف الى تطوير شتى المجالات لتحقيق الحوكمة السياسية.

بدأت الشراكة بين الحكومة الجزائرية و البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في 20 جويلية 1997، و ذلك بهدف تزويدها بالخبرات و الخدمات و التدريب الرفيع المستوى لدعم التنمية المستدامة في الجزائر تنفيذ سياسات و إستراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الوطنية و السلطات المحلية و منظمات المجتمع المدني.

و يركز هذا البرنامج الإنمائي في الجزائر على التنمية البشرية و مكافحة الفقر، و ترسيخ الحكم الراشد و المساواة بين الجنسين، الطاقة و الحفاظ على البيئة و كذلك منع الكوارث الطبيعية و تمكين المرأة. [2]

و يتم تنسيق عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وزارة الشؤون الخارجية و الإدارة العامة للعلاقات المتعددة الأطراف، حيث يسعى هذا البرنامج إلى تعزيز الحكم الراشد و دعم الإصلاحات المؤسسية و الاقتصادية و احترام حقوق الإنسان و أهم مشاريعه هي.

أولا: تقديم الدعم الإصلاح للسوق المالية:

حيث بدأ المشروع في ماي 2011 و انتهى في أكتوبر 2013 و يهدف هذا المشروع إلى تحديث و تطوير السوق و تقديم التوصيات المساعدة لذلك و قد وقع على هذا المشروع في مارس 2009، و تعد وزارة المالية هي المسؤولة على تنفيذ هذا المشروع من خلال إدارة

---

[1] نبيل البابيلي، الحكم الرشيد: الأبعاد و المعايير و المتطلبات،09 فيفري 2018 https://eipss-eg.org

[2] شمار خديجة، **دور البرنامج الإنمائي للامم المتحدة في ترشيد الحكم الراشد في الدول العربية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص142.

التخطيط الوطني، و يتم رصد أنشطة المشروع إلى اللجنة التوجيهية التي وافقت على خطط العمل، و يهدف إلى توفير سوق مالية شفافة و فعالة.

كما يهدف هذا المشروع إلى خمس مسائل حددها المركز المالي للجزائر تحت رعاية وزارة المالية و هي كما يلي:

المشاركون في السوق
انظمة المعلومات
المؤسسات و شركات السوق
صور السوق و التدريب [1]

و قد قدر تمويل هذا المشروع من طرف الحكومة بـ .580.556.00 دولارأمريكي حيث ساهم البرنامج الإنمائي بـ 360.000.00 دولارأمريكي.

ثانيا تقديم الدعم لترسيخ العدالة : حيث بدأ المشروع في جويلية 2011 و الانتهاء منه كان في مارس 2014.

و هدف هذا المشروع إلى تحديث المؤسسات القضائية و تمكينها من الاستجابة بصورة فعالة للمواطنين و ضمان حقوق الإنسان الأساسية و يعتبر هذا المشروع داعما للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون و الحكم الراشد في الجزائر.

---

[1]–LE PNUD EN ALGERIE, « appui a la réforme du marché financier ».from :

http://www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/operations/projects/democratic_governance/appui-a-la-reforme-dumarche-financier.on :22/04/2018

.

و نجاح هذا المشروع يرجع إلى التعاون القائم بين البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و وزارة العدل الذي سطرا أهداف المشروع لتتلاءم مع الإستراتيجية الوطنية بهدف تحديث الإدارة لتقديم أحسن الخدمات للمواطنين، و التخفيف من البيروقراطية و كذلك تبادل الخبرات مع الدول، و كذلك تطوير نظم الإدارة و المعلومات و يهدف هذا المشروع إلى:

إدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال للإدارة القضائية بهدف تطويرها
القيام ببرامج تدريبية لضمان نجاح العدالة و تنفيذها.
القيام بالتدابير العملية لتعزيز و تحسين الوصول إلى القضاءو خاصة الأشخاص المعرضين للخطر.

و من نتائج هذا المشروع:

تلقي أكثر من 700 قاضي التدريب على استخدام تكنولوجيا الاتصال و المعلومات.

80 إداري لتطوير البرمجيات و صيانتها بهدف الوصول الأسهل و الأسرع للخدمة.

و تم تمويل هذا المشروع من قبل الحكومة الجزائرية بـ 566.500.00 دولار أمريكي و تقدر مساهمة البرنامج الإنمائي بـ 550.000.00 دولار أمريكي.[1]

ثالثا تقديم الدعم للشباب للحصول على وظائف: 2012/03/29 تم توقيعه من قبل وزارة الخارجية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و وزارة العمل و التوظيف و ذلك بهدف دعم الجهود الوطنية في تمكين الشباب و مكافحة البطالة، و هو يهدف إلى إدخال الشباب إلى مجال العمل و تعزيز قدراتهم البشرية و من نتائج هذا المشروع:

تشجيع الشباب و تمكينهم للحصول على وظائف.
مشاركة المنظمات الطوعية على توفير فرص عمل للشباب بهدف القضاء على البطالة.
تعزيز مشاركة الشباب في عملية التنمية.

---

[1] شمار خديجة، **نفس المرجع السابق**، ص 144.

رابعا دعم البرلمان الجزائري:

و بدأ هذا المشروع في 2005 و في 2009 دخل المشروع في مرحلته الثالثة و ذلك من خلال تخصيص الأنشطة التي يتعين القيام بها في ثلاث سنوات لتحقيق هذه الأهداف.

- تعزيز القدرات التشريعية و الإدارية للبرلمان.

- عصرنة البرلمان.

- تعزيز الروابط بين أعضاء البرلمان و المجتمع المدني.

- تشجيع تمثيل النساء في البرلمان.

و من إنجازات هذا المشروع:

تدريب أكثر من 20 برلماني على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في سنة 2013.

تنظيم حلقة عمل وطنية في نوفمبر 2011 بين البرلمانيين و ممثلي المجتمع المدني بحضور خبراء دوليين.

و تم تمويل هذا المشروع من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بـ 400.000.00 دولار أمريكي و النرويج و بلجيكا و هولندا إضافة إلى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بـ 310.000.00 دولار أمريكي.[1]

---

[1]LE PNUD EN ALGERIE, « appui a la réforme du marché financier ».from :

http://www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/operations/projects/democratic_governance/appui-a-la-reforme-dumarche-financier.on :22/04/2018

و الهدف الرئيس من هذه البرامج هو تحقيق الحكم الراشد

المطلب الثاني: برنامج البنك الدولي للحكم الراشد في الجزائر

وقد عرف البنك العالمي سنة 1992 الحكم الراشد بأنه : الطريقة المثلى التي يمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة من الدول . ومنه يمكن القول أن الحكم الراشد طبقا لهذه الهيئة ربطت مفهوم الحكم الراشد بعناصر أخرى محققة لنجاحه ومنها : الاستقرار السياسي للدولة وحماية وترقية حقوق الإنسان وتكريس سيادة القانون.[1]

أولاإستراتيجية مواجهة الفساد الإداري والمالي:

نظرا لانتشار الممارسات التي تتجاوز القانون والتي من شأنها مخالفة اقتصاديات السوق

الصحيحة، وما تتضمنه من قواعد صارمة لضبط الأعمال و المعاملات لحماية الاقتصاد الوطني و حماية المستثمرين والمساعدين بالإضافة إلى اعتبار الغش و الرشوة الدعامة الأساسية للفساد ، فإنه يتعين اكتشاف هو ذلك من خلال وضع إستراتيجية عن طريق الآليات التالية:

إصلاح الهيآت الحكومية، و محاربة الأداء البيروقراطي و تقييم أساليب العمال بصفة

مستمرة ، زيادة كفاءة قدرات العاملين و رفع مستوى خبارتهم ومؤهلاتهم من خلال برامج التدريب،بالتالي تقوية قدرات الهيآت الحكومية والإدارية و التنفيذية.

تحسين النظام القضائي وتوفير جميعا لإمكانيات من أجل تنفيذ القوانين ،ممارسة حكومة الشركات في الشركات العامة و الخاصة،إ تباع المعايير المحاسبية الدولية ما يدعم كفاءة الإدارة المالية

ثانيا مكافحة الرشوة كجزء من إصلاحات الحوكمة:

---

[1] محمد خليفة، إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة جيجل.

وفق المؤشرات البنك الدولي العالمية للحوكمة،تحقق دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

نتائج أقل من المتوقع بشكل ملحوظ بالنسبة لمعدلات مداخيلها،حيث تشترك جميعها في نقاط الضعف ذاتها و التي تتعلق بالحوكمة ،و تعد نقاط الضعف هذه متأصلة في طبيعة المنطقة السياسية و الاقتصادية ، ذلك أن أغلب الدول استبداديه فضلا عن اعتمادها إقتصاديا على النفط الذي يرتبط بجوهر أنماطا لنظم السياسية والاقتصادية ،وطريقة عملها التي تضعف بشكل كبير نظام الضرائب و التمثيل،و ه وما يمهد الطريق للفساد،لذلك تعد فجوة الحوكمة نتيجة للمؤسسات السياسية والاقتصادية التي تقمع ديمقراطية اقتصاد السوق،وعليه بات وضع آليات لمكافحة الرشوة من أجل تحقيق مستوى حوكمة أفضل في القطاعين العام و الخاص، يكتسب أهمية قصوى من خلال العمل على تحسين أداء القطاع لخاص،فيما يتعلق بالرشوة و بإشراك الحكومات و منظمات المجتمع المدني في حوار بناء.

ثالثا الحوكمة و الفساد و تأثيرهماعلى التنمية:

التنمية هو هدف تسعى اليه جميع الدول،وتعمل حوكمة الشركات من خلال استخدام كافة

الموارد الاقتصادية ودعم تنافس الشركات لجذب المزيد من مصادر الأموال و تعزيز النمو،في حين بينت العديد من الدراسات أن الرشوة تعمل على إبطاء معدل النمو من خلال سوء استعمال المواهب و القدرات و الشرائح العامة للمجتمع،أو النمو المشوه للمؤسسات و ظهور الاقتصاد غير الرسمي ،فضلا عن تحريف النفقات و الاستثمارات العامة وتدهور البنية التحتية المادية ،بالإضافة إلى السيطرة على الدولة من قبل بعض المؤسسات التيتشتر يالقوانين و الشرطة ،بالتالي انخفاض معدل الإنتاج و الاستثمارات تراجع القطاع الخاص.

لذا بات تفعيل الحوكمة يتطلب نظاما من الضوابط و التوازنات في المجتمع يحدّ من الإجراءات التعسفية و التواطئات الإدارية للسياسيين و الموظفين ،يقوم على تشجيع حرية التعبير و مشاركة المواطنين ،يعمل على تقوية ضمان أولوية العدالة و الحق.

المبحث الثالث : السيناريوهات المستقبلية للحوكمة السياسية في الجزائر

إن عمليات التغير السريع في البنى السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية تطلب دفع الكثير من مراكز الأبحاث و المؤسسات الرسمية للبحث في كيفية مواجهة هذه التغيرات السريعة لذلك تبنى هذه السيناريوهات لمواكبة و مواجهة هذه التطورات او التغيرات التي تطرأ.

و لقد عرفت الحوكمة السياسية في الجزائر العديد من التغيرات التي طرأت عليها عبر عدة مراحل زمنية، مما أدى إلى تراجع مؤشراتها أحيانا و تقدمها و تطورها مرات أخرى، و هذا التطور و التخلف هو راجع بحد ذاته إلى الظروف التي شهدتها الجزائر.

و الدراسة المستقبلية في الجزائر سوف تكون الى غاية سنة 2030 و ذلك حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، و يمكن طرح هذه السيناريوهات من خلال تحليل المعطيات الحالية للوضع السياسي في الجزائر، و التي من خلالها نطرح السيناريوهات الآتية.

المطلب الأول :السيناريو الإتجاهي أو الخطي

و هو يفترض بقاء الوضع على حاله، أي عدم وجود تغيرات سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، أي أن هناك حالة من الاستقرار العام الذي أدى بالجزائر إلى الحفاظ على الوضع العام، و يرجع هذا الاستقرار إلى عدم وجود تغيرات على المستوى السياسي، أي أن الطبقة الحاكمة بقيت هي نفسها و عدم وجود تغيرات على المستوى التشريعي، كذلك البرلمان هو نفسه، الأحزاب السياسية لم تطرأ عليها أية تغيرات ملحوظة، حتى بالنسبة للجانب الاقتصادي هناك نوع من الاستقرار الذي أثر بشكل مباشر في عملية اتخاذ القرار.

إذن كل المؤشرات المتعلقة بالحوكمة السياسية من أحزاب سياسية و المجتمع المدني و من معايير أخرى المتعلقة بسيادة القانون و حقوق الإنسان و الحريات بقيت ثابتة لم تطرأ عليها أية تغيرات، مما اثر هذا على الوضع بصفة عامة.

المطلب الثاني:السيناريو الإصلاحي

و هو الذي يقوم على جملة من الإصلاحات التي سوف يقوم النظام السياسي الجزائري بإجرائها بهدف تحقيق الحوكمة و هي تتمثل فيما يلي:

الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 و التي يتوقع منها الكثير من الإنجازات على كافة الأصعدة السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بحيث يتوقع ان تزيد حجم الحريات السياسية للمواطنين و كذلك حقإنشاء الأحزاب هو حق مضمون و معترف به، كذلك يتوقع الغاء العديد من القوانين التعسفية و الظالمة للمواطنين ، تحسن في الظروف الاقتصادية بفتح مجال واسع للشباب الجزائري و تطوير في العلاقات الاقتصادية،تطور في السياسة الخارجية و العلاقات الدولية .

المطلب الثالث: السيناريو التحولي(التشأومي)

و هو يقوم على التغيير الجذري للأوضاع، إما أن يكون من خلال ثورات شعبية تطالب بالتغيير،آو مظاهرات سلمية هدفها التغيير.

الثورات الشعبية تؤدي إلى تغيير النظام السياسي ككل و بالتالي تغير في الإستراتيجيات و القوانين الذي يمكن من خلاله أن تتحسن الأوضاع و يمكن العكس، أي يمكن من خلال هذه الثورات الشعبية أن ترتفع مؤشرات الحوكمة السياسية مثلما حدث في تونس، و يمكن أن يحدث العكس أي تنخفض المؤشرات مثلما حدث في ليبيا و تتدهور الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية فيؤثر هذا على مسار الحكم الراشد و الذي أصبح مطلب عالمي من طرف كافة الشعوب.

أما التغيير السلمي فله العديد من الإيجابيات حيث يحافظ على استقرار الوضع و في نفس الوقت يحدث التغيرات اللازمة لتحقيق الحوكمة.

و يكون التحول عن طريق الانتخابات الرئاسية 2019 التي يتوقع منها حدوث فوضى و عدم استقرار، و كذلك حدوث صراعات بين مختلف السياسين حول كرسي الحكممما

يؤدي الى تأزم الأوضاع ، تدهور في الجانب الاقتصادي بسبب انخفاض اسعار النفط ، تراجع في حجم الحريات و حقوق الأنسان.

و منه لا نستطيع ترجيح أي سيناريو عن آخر و ذلك راجع لطبيعة النظام السياسي المتكيف مع كل الظروف، و لكن ممكن ان يكون حدوث سيناريو إصلاحي، و يمكن ان يحدث العكس أي سيناريو تحولي لا يمكننا التكهن بذالك.

خلاصة الفصل الثالث:

أن تحقيق الحوكمة هو مطلب عالمي منطرف كافة الشعوب، لذلك نجد الدول تسعي إلى تغيير منظوماتها السياسية و القانونية بشكل يمكنها من أن تتعايش مع التغيرات الداخلية و الخارجية، و عند مقارنة نتائج الست سنوات نجد أن الجزائر طرأت عليها العديد من التغيرات، و لكن مسارها الإصلاحي لتحقيق الحكم الراشد تقريبا بقيا على حاله، و هذا راجع الى أن التغيير ليس نابع من الداخل بل هو مفروض من الخارج، و لتحقيق الحكم الراشد يكون ذلك من خلال توفر مجموعة من المؤشرات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية، و كذلك تهيئة البيئة الداخلية مع المعايير الدولية الخارجية لكي تستطيع أن تواكبها.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة و القيام بدارسة واقع الحوكمة السياسية في الجزائر بالإعتماد على كل من المؤشر العربي و مقياس الديمقراطية العربي، نجد أن الجزائر مرت بالعديد من المراحل حيث تتقدم في بعض الأحيان و تتراجع مرات أخرى و هذا بناءا على المعايير و المقاييس التي تم اعتمادها في تقييم الحوكمة السياسية في الجزائر و ذلك حسب المؤشر العربي و مقياس الديمقراطية العربي.

فنجد إن الجزائر من حيث الوسائل، تتوفر على اغلب النصوص القانونية اللازمة لتحقيق الحوكمة السياسية و هذا بالرجوع إلى الدستور الجزائري، أما من حيث الممارسة نجد أن الجزائر لم تصل إلى مبتغاها في تحقيق الحوكمة السياسية ، و هذا راجع إلى ضعف المؤسسات التنفيذية و ما يشوبها من فساد الذي له أثر بالغ على تحقيق الحوكمة، و كذلك عدم وجود رقابة و فصل تام مابين السلطات، حيث أن الدستور الجزائري أعطي صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية على حساب السلطات الأخرى مما اثر هذا سلبا على المسار السياسي الجزائري.

و من جهة أخرى نجد أن الجزائر في هذا الشأن قد خطت خطوات كبيرة نحو الأحسن فيما يخص توسيع المشاركة السياسية واحترام الإرادة الشعبية وترقية حقوق الإنسان وإيجاد نوع من الانسجام داخل الهيئات المنتخبة، لكن مايعاب في كل هذا هو غياب وتغييب مبادئ الشفافية والتسيير العقلاني للموارد والتي ما زالت تشكل نقاطا سوداء و هي اكبر التحديات التي عرفها الجزائر بالإضافة الى الثورات العربية التي اثرت سلبا على إستقرار الجزائر.

و منه لتحقيق الحوكمة السياسية في الجزائر يجب النهوض بكافة الموارد البشرية و الاقتصادية و توفير كل متطلبات الحوكمة السياسية اي تكاثف كافة الجهود السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بهدف تحقيق الحكم الراشد.

الملاحق

المراجع

Les Références

قائمة المراجع :

-المصادر :

-الكتب:

1- الكايد زهير عبد الكريم ،الحكمانية قضايا و تطبيقات ، عمان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003.

2-عواد المشاقبةأمين و علوي المعتصم ياالله داود ،الإصلاح السياسي و الحكم الرشيد (إطار نظري)، دار الحامد للنشر و التوزيع،2012، عمان.

3- عبد المحسن يوسف جمال، المعارضة السياسية في الكويت،دارقرطاش للنشر ،2004.

4-وليد عبد الحي ، مدخل للدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط2002،1.

5-توق محي الدين شعبان ، الحوكمة الرشيدة و مكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، عمان،دار الشروق للنشر و التوزيع، 2014.

2-المجلات و التقارير :

مبادرة الإصلاح العربي ، حالة الإصلاح في العالم العربي 2011، مقياس الديمقراطية العربي (القاهرة:المبادرة2011)

مبادرة الإصلاح العربي ، حالة الإصلاح في العالم العربي 2014، مقياس الديمقراطية العربي (القاهرة:المبادرة2014)

مبادرة الإصلاح العربي ، حالة الإصلاح في العالم العربي 2017، مقياس الديمقراطية العربي (القاهرة:المبادرة2017)

مشروع قياس الرأي العام العربي، المؤشر العربي 2011، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

مشروع قياس الرأي العام العربي، المؤشر العربي 2013/2012، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

مشروع قياس الرأي العام العربي، المؤشر العربي 2014، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

مشروع قياس الرأي العام العربي، المؤشر العربي 2015، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

مشروع قياس الرأي العام العربي، المؤشر العربي 2016، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

حليمي حكيمة، ريوع النفط: بين لعنة الموارد، الفساد الإقتصادي و تداعيات الأزمة الحالية، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، العدد الخامس، جوان 2017.

سمير بارة، التمثيل السياسي الحزبي في الجزائر بين تحديات الواقع و إستراتيجيات التفعيل، المجلة العربية للعلوم السياسية.

مقومات الحكم الراشد في إستدامة التنمية العربية، مركز الدراسات الإقليمية 4(10).

الرسائل الجامعية :

بن نعوم عبد اللطيف ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر)،رسالة ماجستير ، جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، 2016،2015.

ميمونة سعاد،الأوامر الصادرة عن رئيس الجمهورية و رقابتها في ظل الدستور الجزائري،رساله لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون العام ،2016/2015، ص 206/205.

بودوح سارة، الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل الأمنية الجديدة (2014/2010)، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية، ص7،ص8، ص9.

شمار خديجة، دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في ترشيد الحكم الراشد في الدول العربية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية،2015/2014.

شاوش اخوان خديجة، واقع المجتمع المدني في الجزائر ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاجتماعية ،2015/2014.

أزروال يوسف، الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية،2009/2008.

6-المواقع الإلكترونية :

1 صراع السلطة ينتقل اليها ماذا يحدث في مؤسسة الجيش بالجزائر،عبد القادر بن مسعود.

https://www.sasapost.com/a-power-struggle-in-algeri

2 الجيش الجزائري في قلب الحملة الإنتخابية،2017/11/01

https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/10/31

3 تعامل العراق والجزائر مع الربيعالعربي: دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات

http://www.beirutme.com

4 عبد العزيز بوتفليقةhttps://ar.wikipedia.org/wiki

5 الجزائر http://pubdocs.worldbank.org

6 إصلاح قانون الأحزاب السياسية الجزائري،042016/18/

http://www.bouhania.com

7 القانون الدستوري الجزائري،عمارعباس،جامعة معسكر

http://ammarabbes.blogspot.com

8 دالياغانم يزبك،http://carnegie-mec.org/2016/04/282016/04/28

9بختي نفيسة،مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية , تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي: دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط،25 مارس 2015.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35037

10 رابح زغوني ،أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراثالمبادئ :وحسابات المصالح: دراسة حالة "الربيع العربي"،

http://www.beirutme.com

11 خاطر طارق و أخرون دور برامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2014/2001)

في تحقيق إقلاع و تنويع الإقتصاد الجزائري،

https://www.researchgate.net

12 فؤاد حدبي، عبلة حماني، حقوق الإنسان في الجزائر بين النص الدستوري و التطبيق العملي

2018/03/14، العدد 27،ص 61

http://jilrc.com.

13 العدالة الاجتماعية و الانتفاضات العربية ،2015/04/30، العدد 152/142
http://assafirarabi.com

14 كريستين كنيب، تر رائد الباش، "مهزلة سياسية من صنيعة الدولة العميقة الجزائرية" انتخابات الجزائر الرئاسية 2014 وترشيح بوتفليقة لولاية رابعة

http://ar.qantara.de/content/ntkhbt-ljzyr-lrysy-2014

15 لقرع بن علي، التعددية الحزبية في الجزائر المسار و المخرجات، جامعة مستغانم الجزائر
http://caus.org.lb

16 مراجعة حقوق الإنسان في الجزائر، مركز جنيف الدولي للعدالة ،2014/01/13.

http://www.gicj.org

17 يزيد صايغ، عبد النور بن عنتر، التحديات السياسية و الأمنية في الجزائر **2012/07/20**

[1]https://carnegieendowment.org

18 كفاية لعبادي ، انواع وسائل الإعلام، 07 مارس 2017.

[1]http://mawdoo3.com

المراجع الأجنبية :

19-LE PNUD EN ALGERIE, « appui a la réforme du marché financier ».from :

http://www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/operations/projects/democratic_governance/appui-a-la-reforme-dumarche- financier.on :22/04/2018

فهرس الأشكال و الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	رسم بياني يوضح مدى ثقة المستجيبين في مؤسسة الجيش	35
02	رسم بياني يوضح مدى ثقة المستجيبين في الحكومة الجزائرية	39
03	**رسم بياني يوضح مدى ثقة المستجيبين الجزائريين في المجالس التمثيلية**	**40**
04	رسم بياني يوضح أداء المجلس التمثيلي في الجزائر و واجبه في الرقابة على اعمال الحكومة	44
05	رسم بياني يوضح أداء المجلس التمثيلي في الجزائر و واجبه في الرقابة على الإنفاق العام	45
06	رسم بياني يوضح أداء المجلس التمثيلي في الجزائر و هل هو جاء لمراعاة مصالح المجتمع المختلفة	46
07	رسم بياني يوضح اتجاهات المستجيبين الذين قالوا أن سياسات الجزائر الخارجية تعبر عن آراء المواطنين	50
08	رسم بياني يوضح اتجاهات المستجيبين الذين قالوا أن سياسات الجزائر للاقتصاد الداخلي تعبر عن آراء	51
09	رسم بياني يوضح الأمن و الاستقرار في الجزائر	60
10	رسم بياني يوضح مدى إهتمام الجزائريين بالشؤون السياسية	64
11	رسم بياني يوضح اتجاهات الرأي العام نحو الانتساب الى احزاب سياسية او نحو وجود تيار او حزب يمثلهم	65

الفهرس

الفهـرس:

الآيــة

الإهداء

الشكر والعرفان

....

مقدمة.....أ –ب–ج–د–هـ–و

الفصل الأول : الحوكمة و آلياتها

تمهيد:.....

المبحث الأول:...تعريف الحوكمة و مؤسساتها.....

المطلب الأول:... تعريف الحوكمة 9–11

المطلب الثاني :...مؤسسات الحوكمة 11–14

المبحث الثاني :...الركائز الأساسية لبناء الحوكمة.....15–20

المبحث الثالث :... قياس الحوكمة.....20–23

المبحث الرابع:... أبعاد الحوكمة.... .....23– 25

خلاصة الفصل :.....26

الفصل الثاني : تقييم الحوكمة السياسية في الجزائر حسب المؤشر العربي و مقياس الديمقراطية العربي

تمهيد: 28–29

المبحث الأول:... تحليل أداء الحكومات و المؤسسات

المطلب الأول :...أداء المؤسسات العامة (الوجود، القوة، المساءلة، الثقة) ..30-42

المطلب الثاني :...أداء المجالس التمثيلية.....42-48

المطلب الثالث : ...أداء الحكومات.....49-52

المبحث الثاني :...تحليل الأداء الديمقراطي.....

المطلب الأول : ...سيادة القانون 53-55

المطلب الثاني : ...احترام الحقوق و الحريات.....55-59

المطلب الثالث : ...المساواة و العدالة الاجتماعية 59-60

المطلب الرابع : ...الأمن و الاستقرار.....61-62

المبحث الثالث : ...المشاركة السياسية و المدنية .....

المطلب الأول :...الأحزاب السياسية.....63 -67

المطلب الثاني :...المجتمع المدني.....68-69

المطلب الثالث :...الإعلام.....69-72

خلاصةالفصل:.....73

الفصل الثالث :مستقبل الحوكمة في الجزائر في ضل التحديات و الإستراتيجيات .....

تمهيد:.....

المبحث الأول:... تحديات تحقيق الحوكمة السياسية في الجزائر.....

المطلب الأول :...التحديات السياسية الداخلية 76-78

المطلب الثاني :... التحديات السياسية الخارجية 79-79

المبحث الثاني :... الإستراتيجيات المقترحة لتحقيق الحوكمة السياسية في الجزائر

الفهرس

المطلب الأول :...برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.....80-84

المطلب الثاني:... برنامج البنك العالمي للحكم الراشد في الجزائر.....84-85

المبحث الثالث :...السيناريوهات المستقبلية للحوكمة السياسية في الجزائر.....

المطلب الأول:... السيناريو الخطي او الإتجاهي.....86

المطلب الثاني:...السيناريو الإصلاحي.....87

المطلب الثالث:... السيناريو التحولي.....88

خلاصة الفصل :.....89

الخاتمة.....

الملاحق

قائمة المراجع

فهرس الأشكال

فهرس الدراسة